التطورات الداخلية في إيران وصعود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية الإيرانية

مقدمة:

منذ انتخاب السيد/ محمد خاتمي رئيسًا لجمهورية إيران الإسلامية خلال شهر مايو1997م، وتقدمه على منافسه المحافظ على أكبر ناطق نوري، ثم توليه مهام منصبه أوائل أغسطس من نفس العام، جاءت ردود فعل القيادات السياسية، في معظم دول العالم، إيجابية تجاه الحدث، باعتبار أن ذلك حدثً له من الدلالات ما يشير إلى اختلاف المنهج الإيراني في التعامل مع العالم.

وقد كانت وسائل الإعلام العالمية طوال فترة الانتخابات -بل وخلال مرحلة الإعداد لها- تقوم بالتغطية الإعلامية على نحوٍ يؤكد أهمية النتائج المنتظرة بالنسبة للرأي العام العالمي. وقد استمرت هذه التغطية الإعلامية لمتابعة التداعيات، على نفس الدرجة من الاهتمام.

وعلى الصعيد الأكاديمي، تباينت ردود الفعل تجاه الحدث وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج، وقد عبرت ردود الفعل هذه عن منظورين أساسيين متضادين:

الأول: يرى أن العملية السياسية في إيران يتجاذب أطرافها شخصيات يفرقها تكوينها الثقافي إلى فئتين: فئة يغلب عليها الطابع المحافظ، وهم المستفيدون من استمرار النبرة الثورية، كلغة خطاب خارجي والتشدد العقدي الداخلي، في السياسة الإيرانية الإسلامية، ويمثلها ناطق نوري، وفئة يتصف تكوينها النفسي والثقافي بالاعتدال والإدراك الواعي بالتغيرات التاريخية في التكوين النظامي العالمي، ويمثلهم خاتمي. ومن ثم، فقد رحب أصحاب هذه الرؤية بالحدث، وأبدوا تفاؤلهم لما ينطوي عليه من دلالات، خاصةً فيما يتعلق بالحريات السياسية في إيران، والاعتدال والمرونة في التعامل الخارجي عالميًا وإقليميًا.

الثاني: يرى أن التطرف الفكري والسعي وإلى الهيمنة وإثارة المشكلات في العالم، هو جوهر النظام الإيراني، وهو أساس تحميه المؤسسات ويضمنه الدستور الإيراني، وبالتالي فإن أصحاب هذا الموقف قابلوا الحدث بالتشكيك

فيما يمكن أن ينبنى عليه من توقعات، ويرون أنه ليس إلا تغيرًا في الأشخاص، وإذا صدق برنامج خاتمي في التعبير عن المتطرفة إما أن تحتويه أو تتلخص منه.

والواقع أن دقة التوازنات في مستويات النظام السياسي في إيران لا يستقيم معه التسليم بسهولة توقع تغير استراتيجي سريع، أو توقع اختلاف الخيارات الكبرى باختلاف شخص رئيس الدولة أيا ما تكون طبيعة ثقافية.

والواقع أيضًا أن انتخابات حرة لا يشوبها شك، قد قلبت موازين التقديرات المسبقة حول الجناح الأكثر ثقلاً في الساحة الجماهيرية الإيرانية، كما أنها أظهرت جليًا أن نمطًا من الديمقراطية في إيران قد جاء إلى منصب الرئيس بمن هو على إرادة المواطنين وضد إرادة المحافظين، وهم سلطة تملك من القوة فوق ما يملك الرئيس.

ما تفسير ذلك كله؟.

إذا كان للمحافظين هذه السيطرة، بحيث يعجز رئيس الدولة الجديد عن تنفيذ برنامجه الانتخابي ذي القبول الجماهيري الواسع، فكيف استطاع أن يحصل على غالبية الأصوات؟

نمطه الثقافي والفكري، فإن الرجل لن يتمكن من تنفيذ أي مما التزم به، حيث أن المؤسسات الإيرانية بتوجهاتها

ولماذا رحب العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالرئيس خاتمي على هذا النحو؟ ما الذي يتوقع اختلافه في السياسة الإيرانية بنجاح خاتمي؟

هل كانت إيران دولة إرهاب وتخريب منذ قيام الثورة وحتى انتخاب خاتمي؟

ما هي الانعكاسات الفعلية لهذا الحدث على طبيعة أنماط التفاعلات السياسية الإيرانية مع محيطيها الإقليمي والعالمي؟.

إن خطاب الرئيس خاتمي في حد ذاته من جهة، وردود الفعل العالمية تجاه نجاحه من جهة أخرى، قد لا تعبر عن تحول في مضمون الخطاب الإيراني الخارجي والداخلي، بقدر ما تنبئ بقراءة جديدة متبادلة لموقع كل طرف من الآخر، فلا شك أن رحلة السنوات الماضية قد أسقطت خبرتها على منظورات كل الأطراف بالشكل الذي يجعل السياسات أكثر اعتمادًا على خبرة التعامل، منها على الأماني والتصورات، واتضح هذا المعنى في الإلحاح الأمريكي على إعادة العلاقات السياسية مع إيران كما سيأتي ذكره خلال التقرير .

ومن ناحية أخرى، لا يمكن الانسياق مع الزعم القائل بتحول النظام الإيراني منذ لحظة فوز خاتمي، ذلك إن هذا المنحى يصلح لحفظ ماء الوجه إذا ما أرادت قيادة سياسية أن تبرر عدولها عن اعتبار إيران شيطان رجيم، لكن واقع الأمر، أن في هذا الزعم إسقاط قسرى لحلقات متداخلة من التفاعلات الحي بين النظرية وواقعيها المحلي والخارجي، وهو أيضًا تجاوز ظاهر لبرامج حكومتي رفسنجاني الأولى والثانية، والتي كان من أهم آثارها وصول خاتمي إلى منصب الرئيس في إيران، وسوف نتعرض لمعالجة هذا الموضوع في النقاط الآتية:

1- تمهيد:

يتناول رسم قاعدة الخطوط الأساسية للنظام الإيراني، ووصف عام لمراحل تشكله منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، وحتى نهاية فترتي حكم الرئيس رفسنجاني عام 1997م. ثم رصد الاتجاهات العامة لأنماط التفاعلات السياسية الدولية لإيران على المستويين الإقليمي والعالمي في ضوء تطورات الأوضاع الداخلية في إيران خلال تلك الفترة.

2- الجزء الأول

يتناول الموقف السياسي والفكري الذي ترتب عليه ظهور تيار الإصلاحيين ونجاح خاتمي في الانتخابات الرئاسية في ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى الأوضاع الداخلية في إيران، خاصة عملية المراجعة التي بدت حول البنائين الفكري والسياسي للنظام الإيراني، وما يترتب على هذه المراجعة من خلاف بين جماعات وتيارات مختلفة في النظام السياسي.

الثاني: مستوى النظام الدولي وكيفية استقباله لإيران في ظل أفكار خاتمي التي بدا أنها تنبئ بتحولات كبيرة في المواقف الإيرانية، وعلى وجه الخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

الثالث: المستوى الإقليمي وأثر نجاح خاتمي على الرؤية الإيرانية لقضايا المنطقة، وردود الفعل حول نجاح خاتمي وأفكاره.

3- الجزء الثاني:

يتناول تطورات الأوضاع في إيران، وأثر هذه التطورات على السياسات الإيرانية على المستويين الإقليمي والدولي عبر مختلف القضايا المشتركة، وذلك خلال عام من تولي حكومة الرئيس خاتمي لشئون الحكم في إيران أغسطس 1997م – أغسطس 1998م.

تمهيد:

يمكن اعتبار النظام الإيراني القائم على أساس نظرية ولاية الفقيه، كما طرحها الزعيم الإيراني الراحل آية الله الخميني، وتطبيقاتها العملية في دستور جمهورية إيران الإسلامية، نموذجًا فريدًا في المنظومة الدولية، لا يشبهه أي نظام آخر ومما يؤكد هذه الخصوصية، طبيعة القوى السياسية والدينية المشكلة للنظام السياسي والاجتماعي في إيران، فضلاً عن الطبيعة المذهبية للنظام، وما يلعبه انتماء غالبية الشعب الإيراني للمذهب الشيعي الإثنا عشرى، من آثار على مجمل العملية السياسية هناك.

أولاً: الأوضاع السياسية:

أ -ولاية الفقيه: النظرية والتطبيق:

نظرية ولاية الفقيه ليست بدعًا اختلقه الإمام الخميني، بل هي من صلب الأفكار الشيعية فقد نادى بها العديد من فقهاء الإثنا عشرية قبل الخميني بقرون[1]، ولقد شهدت من التطبيق العملي خلال تاريخ التشيع في إيران والعراق حالات كثيرة[2]، وكل ما فعله الخميني هو أنه أخرج هذه الفكرة مصاغة في شكل نظرية مستقلة، تستند إلى أدلة نقلية وعقلية، وقام بتدريسها لتلاميذه في الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

وتقوم فكرة النظرية على أساس الموروث الشيعي بأنه في غياب الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت النبوي، تعود الصلاحيات التي كانت له إلى الفقهاء العدول المجتهدين، وبالتالي، لا يفترق الدين عن السياسة في هذا المنظور.

أما الاختلافات التي تدور بين فقهاء الشيعة في هذا الخصوص، أنما هي حول دائرة الاختصاصات التي يتمتع بها الفقيه عند قيامه بالولاية، بهذا المعنى، فإن ولاية الفقيه لا تخرج عن المفهوم الشيعي السائد في الأوساط العلمية والفكرية، والقاضي بأن تصبح الحكومة والولاية ركنًا أساسيًا من أركان الإسلام [3].

وفي دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن ولاية الفقيه أصبحت أحد الأركان الأساسية لنظام الحكم، إذ يتمتع الولي الفقيه في زمن غيبة الإمام المهدي، حسب منطوق المادة الخامسة من الدستور، بـ "ولاية الأمر وإمامة الأمة"، على أن يكون هذا الفقيه: عادلاً تقياً بصيرًا بأمور العصر، شجاعًا وقادرًا على الإدارة والتدبر[4].

وقد أقر الدستور مجموعة من الوظائف والصلاحيات، بالنسبة للفقيه القائد -منها: تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بالتشاور مع

مجمع تشخيص مصلحة النظام[5]، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، والقيادة العامة للقوات المسلحة، والإشراف على السياسات العامة للنظام، وإمضاء تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، والحق في عزله وفق شروط محددة، وغير ذلك من الصلاحيات السياسية الدينية[6].

ب -هيكل النظام السياسي في إيران:

إن البناء السياسي الإيراني تتعدد فيه الأشكال المؤسسية، وتتعقد، بصورة لا تجعل بمقدور شخص واحد -أيًا كان مركزه- أن يهيمن على مجمل عملية اتخاذ القرار خلال العملية السياسية. وربما كان التقسيم التقليدي للنظام السياسي إلى مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، لا يتناسب والنظام الإيراني الذي تتداخل فيه السلطات بشكلٍ يصعب معه الفصل بينها. كما أن الفصل الدستوري بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الدينية يتصادم والخصوصية الإيرانية حيث لا ينفصل الديني عن السياسي. إلا أن بعض المؤسسات يغلب عليها الطابع السياسي، وبعضها يغلب عليه الطابع الديني.

(1) المؤسسات الدينية/السياسية

وهي مؤسسات يغلب عليها الطابع الديني، وتمتاز بثقل وتأثير على الجمهور والحياة السياسية في إيران، وهي أربعة مؤسسات:

- **الولي الفقيه:** هو حاكم أول (مرشد أعلى) يقف على رأس الهرم التنظيمي للدولة، باعتباره الحاكم الأول للبلاد في غيبة المهدي المنتظر (الإمام الثاني عشر)[7]، ويتميع بسلطات تفوق صلاحيات رئيس الدولة.

- **مراجع التقليد:** وهم الفقهاء الذين وصلوا إلى أعلى درجات العلم والعدالة، والذين يجب أن يذعن لهم المجتهجون والطلاب والعامة، فيما يقضون من أحكام ويصدرون من فتاوى[8].

- **الحوزات العلمية:** وهي مؤسسة اجتماعية، قائمة على مجموعة من النظم والروابط والضوابط الاجتماعية الخاصة التي تحكم علماء الدين في كل عصر وتساعدهم على أداء دورهم في المجتمع[9].

- **مجلس الخبراء:** وهو مجلس ينتخبه الشعب كل 7 سنوات، ويضم 83 شخصًا يتم انتخابهم مناطقيًا وعبر الدوائر المستقلة في كل محافظة، ووظيفته المركزية هي المراقبة الدائمة لمنصب القائد)

الولي الفقيه (ومدى بقائه على الخط التاريخي للقيادة[10].

(2) المؤسسات السياسية / الدينية:

– رئاسة الجمهورية: رئيس الجمهورية هو الرجل الثاني في الهرم الدستوري للبلاد، بعد المرشد الأعلى، لكنه المسئول الأول دستوريًا أمام الأمة لرعاية تطبيق مواد الدستور، وهو يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، ويخضع لمسائلة مجلس الشورى، ويخضع لسلطة المرشد الأعلى.

– مجلس تشخيص مصلحة النظام: وهو مجلس حكم، بين سلطات مجلس الشورى التشريعية وسلطات مجلس صيانة الدستور الفقهية –الدستورية، وقد أضاف إليه المرشد الحالي (علي خامنئي) مهام استراتيجية جديدة، أبرزها رسم السياسات العامة والإشراف على تنفيذها، ولعب دور الهيئة الاستشارية العليا للقائد في مجال التخطيط والإشراف الكلي والاستراتيجي، بما حوله إلى مجلس تخطيط القيادة وإشرافها الاستراتيجي العام على سياسات أجهزة النظام كافة، وبذلك أصبح رئيس المجلس –عمليًا -هو الرجل الثاني في عملية اتخاذ القرار[11].

– **مجلس الشوري:** وهو الجهة التشريعية الرسمية في إيران، ويتكون من 270 عضوًا ويمنحه الدستور سلطات واسعة فيما يتعلق بالرقابة على مؤسسة رئاسة الجمهورية من خلال التصديق على مشروعات القوانين المقترحة، وإعلان/حجب الثقاة بالنسبة لحكومة الرئيس.

– **المجلس الأعلى للأمن القومي:** ويتكون من المرشد الأعلى، ورئيس الدولة، ورئيس مجلس الشورى، ورئيس هيئة الأركان والقوات المسلحة، مسئول شئون التخطيط والميزانية، ووزراء الخارجية والداخلية والأمن.

– **مجلس صيانة الدستور:** هو بمثابة مجلس الرقابة على دستورية القوانين، ويتألف من 12 عضوًا 6 أعضاء من الفقهاء يعينهم المرشد الأعلى، و6 أعضاء من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشوى بعد ترشيح مجلس القضاء لهم، ويُعد هذا المجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد.

جـ- خريطة مراكز القوى وتمايزات النخب:

تمخضت مسيرة النظام السياسي الإسلامي في إيران، منذ قيام الثورة وحتى الآن، عن مجموعة من مراكز القوى ذات النفوذ، تدعمها مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الدولة الدستورية، وتضفي عليها شرعية سياسية ترفع أسهمها وتزيد من قوتها .وبحسب شخصية القائم على المنصب،

وقوة مجموعته المعاونة، تكون قدرته على فرض شكلٍ من أشكال التوازن الذي يحدد في النهاية المزاج السياسي للنظام وتوجهه خارجيًا وداخليًا. وعلى المستوى السياسي، يمكن القول أن هرم السلطة في إيران يحتله ثلاثة أشخاص.

أول: علي خامنئي، وهو فضلاً عن تمتعه بصلاحيات رسمية يضمنها الدستور، فإنه يتمتع بدعم المحافظين أصحاب النزعة الثورية.

الثاني: هاشمي رفسنجاني، يتمتع رفسنجاني بصفات رجل الدولة، ويمتلك قدرات أعانته على إنهاء فترتي حكمه وهو في ذروة عنفوانه السياسي، عُرف عنه الميول الإصلاحية، وقدرته على خلق القوى السياسية التي تؤازر توجهاته الإصلاحية وهو الآن يحتل موقع رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام.

الثالث: الرئيس المنتخب محمد علي خاتمي، وهو وجه جديد في هذا المستوى من المسؤولية، انطلق من رحم النظام (حيث كان يشغل منصب وزير الثقافة والإرشاد لمدة 11 سنة) لكنه ترشح من خارج السلطة، وهو يحظى بدعم جماهيري واسع، ويمثل آمالاً طموحة بالنسبة لعموم الشعب الإيراني.

يأتي بعد ذلك مجموعة من الأشخاص لهم ثقل سياسي مستمد من المؤسسات التي يقيمون عليها:

على أكبر ناطق نوري: ويرأس مجلس الشورى، ويعد أحد أعمدة المؤسسة الفقهية، ويحظى بدعم من خامنئي والحوزات العلمية، وهو يُحسب على قائمة المحافظين القائد العام للحرس الثوري ويشكل أحد مراكز النفوذ بسيطرته على الحرس الثوري وما يتبعه من قوات التعبئة العامة.

وهناك أيضًا مراكز نفوذ ذات أوزان نسبية متباينة، مثل رؤساء كل من :مجلس الخبراء (آية الله مشكيني)، ومجلس صيانة الدستور، ورئيس المجلس القضائي (آية الله محمد يزوى)، ومحسن رفيق دوست رئيس مؤسسة المستضعفين والمعاقين "وهي إمبراطورية في الاقتصاد الإيراني غير الحكومي" (وقائد الحرس الثوري سابقًا) رئيس لجنة الإمام الخميني للإمداد ويترأسه عسكر أولادي[12].

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية في إيران:

تشارك إيران مع غالبية دول العالم الثالث في خاصية أساسية تتلخص في جملة مؤشرات اقتصادية داخلها وعلى أطرافها حيث بيئتها الإقليمية، مثل ضعف

معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وانحراف هيكل التجارة الخارجية وارتفاع نسبة الديون الخارجية، الأمر الذي لابد وأن يُسهم في ارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الانخفاض في الأجور الحقيقية للعاملين.

وبالنسبة لإيران، فإن الأزمة العراقية والصراع الدائر في أفغانستان، وسيولة الأوضاع الاجتماعية والسياسية وعدم تبلورها في آسيا الوسطى، والصراع في القوقاز، والعزلة الدولية المفروضة عليها، كلها أمور تؤدي بالضرورة إلى إعاقة النمو الاقتصادي –فضلاً عن المشكلات الاقتصادية الداخلية– وهي بالتالي تؤثر على فعاليات سياساتها الاقتصادية[13]. كذلك يتجه معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الإيراني للهبوط[14]، حيث انتقل من معدل نمو 9.9% عام 1990م إلى 2.3% عام 1994م، وعاد ليحقق ارتفاعًا نسبيًا 5.1% عام 1996م، لكن يظل معدل النمو أدنى من مستوى طموح النظام الإيراني. وتعتبر إيران من الدول ذات المديونية الخارجية الكبيرة، إذ تبلغ ديونها الخارجية 33 مليار دولار، علمًا بأن إجمالي الديون الخارجية على إيران عام 1990م كانت 6 مليار دولار، ورغم امتلاكها ثروات هائلة، تواجه إيران ضغوطًا اقتصادية حادة:

– فهي دولة نامية تتعرض لمشكلات دورية طبيعية وفق هذا الاعتبار.

– كما أنها خاضت حربًا طويلة في ظل أوضاع داخلية وخارجية غير مواتية لنظام ثوري حديث عهد بالحكم.

– وهي تعاني من استمرار محاولات الولايات المتحدة لعزلها دوليًا، والإضرار بها اقتصاديًا، ولا شك أن تلك المحاولات الأمريكية كان لها درجة من التأثير على معدلات النمو الاقتصادي الإيراني.

– عدم ثبات أسعار النفط، واتجاه أسعاره إلى الانخفاض الحاد بشكل دوري، مما يؤدي إلى الإضرار البالغ ببرامج التنمية الاقتصادية الإيرانية.

– في نفس الوقت، تتطلع إيران إلى القيام بدور متميز إقليميًا وعالميًا، وهذا التطلع السياسي يخلق بدوره أعباءً اقتصادية مرهقة:

1– ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري.

2– الإنفاق على برامج الانتشار الثقافي والدعاية الخارجية.

3– فقدان فرص التعاون مع الدول الرافضة للطموح الإيراني.

ثالثًا: الأوضاع الاجتماعية في إيران:

يتكون المجتمع الإيراني من أعراق شتى: فهناك الفرس والآزار واللر والبختيار والبلوج والأكراد والعرب (وهؤلاء يقطنون جزر الخليج وخورستان)، والأرمن (وهم من جنس مختلف ويعيشون في طهران وأصفهان وأذربيجان)، وهناك الأتراك والتركمان (وهم يقطنون إقليم خراسان)، ثم يهود وآشوريين (يتركز وجود اليهود في المدن الكبيرة، بينما يقطن الآشوريون في الشمال الغربي).

ومع التنوع العرقي تتعدد اللغات التي يتحدث بها كل عرق، فتمثل الفارسية 50.2%، بينما تمثل الآزارية20.6%، والكيلانية 6.1%، واللورية والبختيارية 5.7%، والكردية 5.6%، المازندرانية 4.9% (وهي لغة شديدة القرب من الفارسية) والبلوجية 2.3%، والعربية 2%، والتركمانية 1.7%، والأرمينية 0.6%، والآشورية 0.4%[15].

والملاحظ أن الأقليات عانت الكثير في ظل حكم الشاه، وأبدت قبولاً كاملاً لفكر الثورة الإسلامية وأهدافها، وقد عبرت الأقليات عن هذا القبول من خلال أشكال المشاركة والدعم الكاملين عند قيام الثورة، وذلك على أمل أن تحصل على حظ أوفر من المساواة وأن تسود العدالة الاجتماعية[16].

والواقع أن عموم الشعب الإيراني كانت لديه ذات الآمال، إلا أن تلك الجماهير عاشت –عقب الثورة مباشرة– في إطار الحرب العراقية–الإيرانية، واضطرت أن تعيش تحت ظروف التعبئة العامة، بعد أن أصدر الخميني أمرًا بتشكيل جيش قوامه عشرين مليون جندي (نصف الشعب الإيراني في ذلك الوقت).

وقد وجد النظام الثوري في فكرة التعبئة العامة أسلوبًا مناسبًا لمواجهة التحديات المختلفة (داخليًا وخارجيًا) والتي استهدفت الثورة الوليدة، حيث يساعد هذا الأسلوب في حل مشكلات في قطاعات عديدة، علاوة على كونها وسيلة لتحقيق منجزات عسكرية وسياسية لصالح النظام عاجلاً، ولصالح المجتمع على المدى والبعيد.

بعد انتهاء الحرب، اتجه المجتمع الإيراني إلى إعادة البناء، وخلال ذلك كله، كان النظام الإسلامي في إيران يقوم بعمليات إصلاح وإعادة صياغة أنماط الحياة سعيًا إلى "أسلمة" المجتمع، وكان المجتمع الإيراني يمر بتحولات جذرية، وهذا في سياق تخطيط محكم يربط الفلسفة بالواقع والفكر بالسلوك على النحو الآتي:

1- رفع النظام الحاكم في إيران شعارات مستوحاه من العقيدة إدراكًا منه لما للعقيدة من أثر في اتكوين الوجداني للشعب الإيراني، وكانت هذه الشعارات وثيقة الصلة بالهموم الحياتية للمواطن، كما أن الجانب الأكبر من تلك الشعارات كان في إمكان النظام أن يلبي متطلباته، ومن هذه الشعارات :الحرية -الاستقلال وعدم التبعية- العزة- المساواة والعدالة الاجتماعية "أمة حزب الله"، و"المجتمع الإلهي"، و"مجتمع صدر الإسلام"، و"مجتمع المدينة"، و"الأرض المربية للشهداء"، و"الشعب المتجه إلى الله".

وقد نجح النظام الإيراني في إرساء وتثبيت الكثير من المفاهيم الإسلامية والشيعية، من خلال مظهر القدوة الذي التزم به العلماء -والساسة منهم على وجه الخصوص-حيث استجابوا لدعوة الإمام الخميني بعدم التخلي عن العباءة والعمامة، والحياة في بساطة وسط الجماهير، والاستفادة من الحضور الجماهيري الدائم في الساحة، والاستفادة من المساجد كمنابر أساسية للنظام، من خلال صلاة الجمعة والانتظام في صلاة الجمعة[17].

2- وإذا كان النظام الإيراني قد رفع شعار الوقوف مع المستضعفين في وجه المستكبرين على المستوى الدولي، فمن البديهي أن يرفع هذا الشعار داخل المجتمع، وقد بذل الرئيس رفسنجاني جهدًا تنظيريًا كبيرًا في محاولةٍ لتقنين هذا الشعار، وله بحث مطوّل حول هذا الموضوع وطرق تطبيقة داخليًا[18].

3- نجح النظام في إيران في استثمار بعض المناسبات الدينية الشيعية الكبرى والاستفادة من هذه المناسبات في تسكين آلام المواطنين في النكبات والكوارث الطبيعية والسياسية والعسكرية، والمساعدة على تحملهم المعاناة في سبيل توفير الاحتياجات الضرورية لمعيشتهم، وصبرهم على الأزمات ومساهمتهم في دعم الحكومة، كما نجح النظام في إنزال الجماهير إلى الساحة في المناسبات السياسية والوطنية واستثمار ذلك في تغيير أو إصلاح بعض أنماط السلوك التي تعودها الشعب الإيراني في ظل النظام الرأسمالي وأسلوب إدارة السافاك لتجمعات المواطنين، إلى الالتزام الوطني بنوعٍ من السلوك الاشتراكي في إطار اشتراكية الإسلام، والمشاركة الشعبية في إدارة الأزمات[19].

يمكن القول إذاً أن الجمهورية الإسلامية في إيران، قد شهدت مرحلتين أساسيتين من التطور:

الأولى: مرحلة تأسيس وتثبيت الثورة:

وهذه المرحلة جاءت عقب ثورة "جماهيرية" عارمة وشاملة ضد الأوضاع الداخلية: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهي في نفس الوقت كانت انقلابًا على نمط التفاعلات السياسية والخارجية إقليميًا وعالميًا، وبالتالي، فقد كانت الحسابات السياسية الخارجية تتعامل إجمالاً مع ظروف غير طبيعية ومفاجئة وغير مستقرة، وهي مرحلة شهدت من العوامل الداخلية (التحديات الاقتصادية والاجتماعية) والخارجية (الموقف الدولي والحرب العراقية) ما جعل النظام يتشبث بشدة بالشعارات والآليات الثورية، ويركز على القراءة الثورية الأيديولوجية للنصوص، حتى يحتفظ بنقاط التماس بينه وبين المواطنين.

الثانية: مرحلة تبلور شكل الدولة وتحديد مسئولياتها: وهي مرحلة الإصلاح وإعادة التأسيس، أو بعبارة أخرى، مرحلة إعادة قراءة النصوص في سياقات واقع مختلف، بدأت هذه المرحلة في أعقاب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية 1988م، وهي تمثل استجابة طبيعية لمتغيرات داخلية سلبية خلقتها ظروف الحرب، كما أنها حلقة تطورية تلقائية في عمر الدولة، دفع إليها الحراك الاجتماعي والنظر إلى المستقبل والدروس المستفادة من تجارب النظام خلال الماضي القريب .كما أملتها حتمية ضمان أرض صلبة لمشروع طموح تسعى به إيران للتأهل للعب دور أكثر اتساعًا من مجرد تأمين نظام حاكم في حدوده الوطنية.

على صعيد علاقات إيران الخارجية:

تمتلك إيران مزايا جغرافية واقتصادية وحضارية كبيرة، تمكنها من أن تلعب دورًا هامًا في ظل مختلف أنماط توازنات القوى على المستويين الإقليمي والعالمي، وقد اكتسب هذا الدور أبعادًا أكثر تعقيدًا وأعظم أهميةً مع ظهور النظام العالمي الجديد في أعقاب انهيار الاتحاد الوفيتي، وما سبقه من احداث إقليمية خلال عقد الثمانينيات.

وفيما يتعلق بالسياسة الإيرانية تجاه العالم إجمالاً، يلخصها الكاتب الإيراني محسن شهيدي بقولة: "...لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء، ولكن لا ينبغي أيضًا أن نُلبس العدو تاج الصديق، أو أن نعتبره عدوًا بلا خطر، والخطر هو أن نستبدل سياسة المواجهة مع العدو بالتفاهم معه..." (كيهان في... 1993/2/1م).

الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الحكم الإسلامي في إيران:

ظلت السياسات الأمريكية تجاه إيران، سواءً كانت سياسات الاحتواء

المزدوج أم قانون داماتو، أبعد ما تكون عن الغايات الكامنة ورائها، فإجراءات المقاطعة التي فرضتها الولايات المتحدة بنفسها، لم يطبقها أي بلد آخر، وبقيت اليابان المستورد الرئيسي للنفط الإيراني، كما أن الصين ظلت زمناً طويلاً الشريك الرئيس لإيران في منطقة جنوب شرق آسيا. روسيا ورغم الضغوط الأمريكية عليها، رفضت التراجع عن بيع إيران مفاعلات نووية، ثم إن دول الاتحاد الأوروبي التي ترغب في الاحتفاظ بالأسواق الإيرانية الهامة، لا ترغب في تغيير سياساتها تجاه إيران (حتى في ظل أزمة محاكمة برلين)، وهكذا فشلت الولايات المتحدة في الحصول على دعم شركائهم التقليديين، حتى بعد صدور قانون داماتو الذي يهدد بعقوبات تجارية لمن يخالف الإرادة الأمريكية، ولم تكن النتيجة الفعلية لإجراءات الحصار تلك سوى حرمان الصناعات الأمريكية من الأسواق الإيرانية المهمة[20].

التساؤل الأمريكي في النهاية: ما هي الخطوة القادمة تجاه إيران؟

تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكية أكبر من تلك التي تتمتع بها أية دولة في الشرق الأوسط، والتهديد الذي تشكله أكثر تعقيدًا وبفضل الوجود العسكري الراهن في الخليج، لا تشكل إيران حاليًا تهديدًا بهجوم عسكري، إلا أن سياساتها على المدى الطويل يمكن أن تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، وفي ضوء هذا التقييم –الأمريكي– هناك عدة جوانب في السلوك الإيراني ينبغي ألا يُغفل عنها: القدرات العسكرية المتطورة –معارضة عملية السلام– دعم الإرهاب– السعي لامتلاك الأسلحة النووية، وكلها تؤدي مباشرة إلى تهديد المصالح الأمريكية في أكثر من منطقة[21].

ولكن على أي حال يُمكن التعامل مع إيران بوسائل سياسية محددة، وسائل أقل تكلفة وأكثر جدوى، وليس بالأساليب الحالية، الفجة والتي تؤدي إلى نتائج عكسية مجمل الأوساط الرسمية الأمريكية يرون ذلك الآن، ومنهم روبرت بيليترو وكيل وزارة الخارجية السابق، والذي ظل طويلاً يؤيد تغيير نمط الموقف الأمريكي الحاد والمباشر إلى نمط آخر يحقق الأهداف الأمريكية من خلال والتعاون مع حكومة فسنجاني "المعتدلة"[22].

وظل الاتجاه الغالب في أوساط المراقبين والمحللين السياسيين لديه قناعة كامل بفشل سياسة الاحتواء المزدوج، تجاه إيران، وفشل أسلوب المواجهة المباشرة والتصعيد من خلال قانون داماتو، وضرورة إيجاد وسائل أخرى سياسية "أقل تكلفة وأكثر

جدوى" ويدعو إلى ضرورة التعاون مع حكومة رفسنجاني والعمل على إنجاح برامجها الاقتصادية "الليبرالية" بدلًا من تراجع المعتدلين لصالح المتشددين من المحافظين، وعلى رأسهم ناطق نوري[23].

ويعبر عن هذا الاتجاه، ريتشارد ميرفي وزير الدفاع الأمريكي السابق، الذي يرى أن هناك أسباب جوهرية تدفع واشنطون للإلحاح في طلب الحوار مع طهران، رغم وجود عوائق، ويلخص ما آلت إليه الرؤية الأمريكية تجاه إيران فيقول: "... لقد بقينا دائمًا، وأحيانًا بشكل عنيف، على خلاف مع النظام الإيراني منذ عام 1979م، وبدأ رفضنا لرجال الدين الثوريين في طهران مع أزمة رهائن السفارة في نفس ذلك العام، وأقنعت حلقة إيران –كونترا 1986م معظم صانعي السياسات الأمريكية بأن التعامل مع إيران يعني حتمًا الإحباط لأمريكا... ولازلنا نواجه مشكلات حقيقية مع النظام الإيراني جراء مساندته للإرهاب الدولي، وطموحاته لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (النووية)، ومعارضته لعملية السلام في الشرق الأوسط"[24].

ريتشارد ميرفي أيضًا يلقى الضوء على حالة التفاؤل الأمريكي هذه، مؤكدًا أهمية استعادة العلاقات مع إيران، لكنه ينبه إلى أن الرئيس كلينتون سيواجه قيودًا كثيرة عندما يقدم على اتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد.

"... إن مرونة الرئيس كلينتون مقيدة ببرلمان وتشريعات تعاقب إيران على اعتبار أنها دولة تساند الإرهاب، كما يجب عليه أيضًا تهدئة مخاوف إسرائيل وبعض حلفائنا العرب..." وأن سعى الولايات المتحدة لاستعادة العلاقات مع إيران أمرٌ لن يُسعد إسرائيل أو بعض حلفاء أمريكا من العرب، ورغم ذلك فإن استعادة هذه العلاقات ضرورة تفرضها أسباب جوهرية في المصالح الأمريكية"[25].

الرأي العام والإعلام الأمريكي يُبديان ردود فعل تعبر عن مواقف شديدة العداء لإيران، فالنظام الإيراني ظل لفترةٍ طويلة يُقدم للرأي العام على أنه المصدر الرئيسي لعمليات التخريب وهز الاستقرار في العالم، والشرق الأوسط وإسرائيل على وجه الخصوص وفق هذه الصياغة الإعلامية للرأي العام كانت تمثل ضغطًا على الكونجرس، بل إن هذا الاعتبار كان وراء سعي كلينتون للحصول على إدانةٍ إيران بالاسم خلال مؤتمر القمة الذي عقُد في شرم الشيخ عام 1996م، ومرة أخرى خلال مؤتمر ليون بفرنسا في نفس العام، إلا أنه فشل في المرتين[26].

ومع ذلك، فإن الأسلوب الأمريكي في التعامل مع إيران، يلقي انتقادًا شديدًا من جانب المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، التي تعتبر الأكثر تضررًا، وهذه المؤسسات لديها من النفوذ القوى ما يفوق وزن إدارة كلينتون ذاتها، ومن ناحية أخرى، فإن الرئيس كلينتون الآن في فترة رئاسته الثانية، والأخيرة، ولذا فهو أكثر تقبلاً للاقتراحات الرامية إلى إعادة الروابط مع بلدٍ لم يعد الولايات المتحدة معه أية علاقةٍ من أي نوع[27].

الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الإيرانية:

إن الرفض الإيراني لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة في النظام العالمي، وفي ظل العلاقات السلبية بين الولايات المتحدة والثورة الإسلامية، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1992م، هو بمثابة مبدأ أصيل ودائم في الاستراتيجية الإيرانية، يدعمه موقف راسخ تتبناه الثورة الإسلامية تجاه الولايات المتحدة منذ قيام الثورة عام 1979م، ويعبر عن نزعة كراهية دفينة لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، قبل الثورة وبعدها، وقد تابع النظام الإيراني هذه الاستراتيجية، حتى بعد رحيل الخميني.

1- يعبر الرئيس هاشمي رفسنجاني عن موقف إيران الثابت من الولايات المتحدة بقوله: "... من المؤكد أننا نعارض في ثورتنا الإسلامية قلبًا وقالبًا الاستكبار، بمعنى العدوان والاحتكار والتهديد بالقوة، وسوف نناضل ضد هذه السياسات الاستكبارية، ومن ثم، فإننا في تضادٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الاستكبارية، وسوف نستمر في هذا الموقف..." (جمهوري إسلامي 1992/11/3)[28].

2- الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج ترفضه إيران بشكل قاطع، خاصة بعد زوال التهديد السوفيتي، وترى أنه لا مبرر لمثل تلك الحشود سوى السيطرة وفرض النفوذ على دول المنطقة.

3- ويمثل موقف إيران من إسرائيل علامة أخرى على طريق الخلاف الأمريكي-الإيراني، إيران لا تعترف بدولة إسرائيل، وتعتبرها "سرطان صهيوني غُرس في الأراضي المقدسة"، وفي حين تدعم إيران الجماعات الإسلامية في فلسطين ولبنان، وتعتبرها جماعات مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، فإنها تتهم الولايات المتحدة برعاية إسرائيل دولة الإرهاب الرسمي.

4- نظام رفسنجاني أعلن مرارًا أن موقف إيران من الولايات المتحدة لا يشمل سوى

السياسات الرسمية للإدارة الأمريكية، وكانت الحاجة الشديدة تدفع النظام الإيراني للتغاضي عن تسلل بعض نفوذ رؤوس أموال الشركات الاستثمارية الأمريكية، أوائل التسعينيات، رغم الضغوط الداخلية الرافضة لهذا الوضع.

فعند افتتاح شركة كوكاكولا فرعًا لها في طهران، مايو 1994م، كان الصحفيون الأمريكيون ضمن الوفود الصحفية المدعوة في هذه المناسبة، مما أثار الكثير من الاحتجاجات الرسمية والشعبية في إيران، وقد فسر رفسنجاني هذا الموقف بقوله: "... إنني لا أرى في دعوة وزارة الإرشاد للصحفيين الأمريكيين أمرًا سلبيًا، بل هو إيجابي، فإن صحافة العالم لديها إمكانت وهم يستطيعون أن يخاطبوا الناس على نطاق أوسع، ومن المعروف أن الصحافة الأمريكية تهاجم إيران كثيرًا، ولكن دعوة مثل هؤلاء الصحفيين سوف ترد على هذا الهجوم، فليس كل صاحب قلم في الولايات المتحدة هو من عملاء الاستكبار... أما من ناحية التجارة مع الولايات المتحدة .فنحن لم نتخذ حتى الآن أي قرار بقطع التجارة معها، ولا نرى أن مثل هذه المقاطعة عمل صحيح، ويجب أن نعلم أن مغظم تجهزاتنا العسكرية كانت أمريكية، وأن كثيرًا من المصانع والماكينات غالية الثمن هي أمريكية الصنع، ونحن في حاجةٍ إلى قطع غيار لها، فهل نهمل هذه الاستثمارات الكبيرة؟..."[29].

ومن هنا يتضح أن إيران في ظل حكومة رفسنجاني، ظلت متمسكة بموقفها الرسمي المعادي للولايات المتحدة، فيما يتعلق بسياساتها "الاستكبارية" ومساندتها لإسرائيل، دون أن ينسحب هذا الموقف على المجالات الأمريكية غير الرسمية كالإعلام أو قطاعات الصناعة والاستثمار.

ومما سبق يتضح أيضًا أن الموقف الأمريكي كان قد بدأ بالفعل عملية مراجعة جذرية لاستراتيجية التعامل مع إيران، ولكن لم تقم بعد دعوى إجراء حوار أو إعادة العلاقات مع إيران.

إلا أن الموقف الدولي -خاصة القوى الكبرى- بدأ بالفعل في الانفصال عن الاتجاه الأمريكي الساعي إلى عزل النظام الإيراني وحنقه داخل حدوده، أهم مظاهر هذا الانفصال، كما سبق ذكره، تمثل في التعاون الاقتصادي من جانب الاتحاد الأوروبي واليابان، والتعاون التكنولوجي والعسكري من جانب روسيا والصين والهند.

التفاعلات الإيرانية-الإقليمية:

الملاحظ للسياسة الخارجية الإيرانية، على المستوى الإقليمي، يجد أنها

تتجه نحو التفاعل الديناميكي المرن تجاه ثلاث دوائر أساسية، كل منها يعبر بطبيعته عن إطار متميز باتفاق ظروفه السياسية والاقتصادية، رغم تعدد وحدات السياسية، وبحكم الجغرافيا والبشر والتاريخ، ترتبط إيران بما يدور في حول هذه الدوائر تأثيرًا وتأثرًا، وهذه الدوائر هي:

أولاً: منطقة الخليج والعراق:

النظام الإيراني يجد نفسه شديد الارتباط بهذا النطاق الإقليمي بسبب العديد من العوامل الدينية والجيوبوليتيكية والاقتصادية، ولأن منطقة الخليج تمثل أهمية تتجاوز مصالح وحداتها السياسية إلى اهتمامات أطرافٍ دولية خارجية، فإن السياسة الإيرانية تجاه المنطقة لابد وأن تتناقض بدرجات متفاوتة مع سياسات مثل تلك الدول، وبالتالي تنعكس في منطقة الخليج تناقضات يمتد أساسها إلى أبعد من مجرد المصالح التي تظهر على السطح.

يمكن القول إجمالاً أن العلاقات الإيرانية–العربية كانت تعاونية ومستقرة نسبيًا في ظل إيران الشاهنشاهية، فالخلافات الحدودية بين إيران والعراق تم تسويتها وديًا في مؤتمر الجزائر عام 1975م، كما أن دور الشرطي الذي مارسته إيران في الخليج –بالوكالة عن الغرب–لا يبدو أنه كان يثير كثيرًا من الاعتراض العربي، على الأقل لم يصل الأمر إلى قيام حرب أو حتى قطع العلاقات السياسية.

والعلاقات الإيرانية-الإسرائيلية المتوافقة، لم تعكر صفو العلاقات العربية–الإيرانية، قبل أو بعد السلام المصري–الإسرائيلي. وسواءً عُزيت الأسباب إلى ظروف الحرب الباردة وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالطرفين، أو إلى غياب عامل القدرة على التأثير الثقافي من إيران على المجتماعات العربية، فإن الحاصل هو عدم وجود بؤر توتر عربية–إيرانية حتى أوائل عام 1979م.

في فبراير 1979م أعلن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ولم ينصرم نفس العام حتى أعلنت العراق الحرب على إيران، بعد أن أعلن صدام حسين رفضه للاتفاق الذي وقعه بنفسه مع إيران في الجزائر، وطوال الحرب العراقية –الإيرانية 1980– 1988م، قامت الدول العربية (ماعدا سوريا وليبيا)، وعلى وجه الخصوص دول الخليج، بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعراق (في الحرب العربية–الفارسية التي يخوضها العراق دفاعًا عن البوابة الشرقية للوطن العربي).

انتهت الحرب العراقية–الإيرانية لتبدأ حرب أخرى أطرافها عربية،

وقادت الولايات المتحدة تحالفاً دوليًا أعاد حكومة الصباح إلى مقاعد السلطة في الكويت، وقضى على العراق كقوة كبرى في الميزان العربي، ومع أن إيران لم تشارك في هذا التحالف لكنها جنت تلقائيًا ثمار التهور والتدهور العراقي.

ورغم تعدد الأبعاد المكونة للتفاعلات الإيرانية-العربية في الخليج (مذهبية واقتصادية وجغرافية) إلا أنها تشكل في مجملها ما يسمى بإشكالية ترتيبات الأمن في الخليج.

من هنا يمكن القول أن الخلاف العربي-الإيراني حول الأمن في الخليج لا يُعبر عن تناقض أصيل في مصالح الطرفين بشكل مباشر، بقدر ما يجسد شكلاً من أشكال السياسات التي تتباين دوافعها من حين لآخر، دون أن يتوافر لها عنصر الاستقرار أو المضمون الثابت.

وقبيل نجاح خاتمي في الانتخابات كانت العلاقات العربية-الإيرانية تتأرجح بين القبول والرفض المتبادلين، في ضوء ما تصل إليه درجات التعاون أو الصراع عبر نقاط تقاطع سياسات الطرفين في منطقة الخليج، وعملية السلام، وقضية التسلح، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانيًا: منطقة وسط آسيا الإسلامية، وبحر قزوين:

هناك ارتباط تاريخي وثيق بين إيران وشعوب هذه المنطقة، والتاريخ الحديث شهد محاولات مستمرة لفك ذلك الارتباط، وإذا كانت تلك الجهود قد فشلت في تفتيت الأواصر القوية لهذا الارتباط، إلا أنه نجحت في تشويه الكيان البشري الإسلامي المنتشر خلال الهضبة الإيرانية، وبمجرد انحسار السياج الحديدي السوفيتي، انفجرت الصراعات في آسيا الوسطى والقوقاز، هذه المنطقة، بما تحوي من ثروات هائلة، وبما تحوي من عوامل التناقض والصراع، تمثل واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا في العالم.

السياسة الإيرانية تجاه منطقة وسط آسيا والقوقاز تتسم بالتركيب والتعقيد الشديدين، حيث تتعدد دوافع الحركة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، بحيث يبدو أحيانًا أن الأوضاع الداخلية في هذه المنطقة تؤثر مباشرة على مستقبل إيران كدولة مستقرة في الوقت الذي تتعدد فيه نقاط التماس مع سياسات قوى أخرى لها مصالحها ودوافعها في نفس المنطقة[30].

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي المفاجئ إلى ارتباك السياسة الإيرانية تجاه الموقف من الدول المستقلة، وترددت بين إغراء مد النفوذ في منطقة فراغ سياسي متاح، وما في ذلك من مصالح

حيوية لإيران .وبين خبرة إيران السابقة في التعامل مع الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن الشكل النهائي له قد تبلور بعد[31].

ولكن سرعان ما حُسم الأمر لصالح نشاط إيراني يهدف إلى تأكيد واستغلال النفوذ في المنطقة، وسعيًا إلى تحجيم الدور التركي–الأمريكي الذي يخطط للسيطرة على مقدرات آسيا الوسطى والقوقاز، شجع على ذلك انسجام الأهداف الإيرانية مع التوجه الروسي نحو منع تصاعد نفوذ أمريكي في المنطقة.

إن السياسة الإيرانية تجاه دول وسط آسيا والقوقاز يحكمها العديد من مدركات الفرص والقيود، الناجمة عن عوامل داخلية بالأساس، وعوامل أخرى خارجية تتعلق بالموارد الاقتصادية الهامة في المنطقة، وبالتالي فإن إيران لا تتعامل مع مجرد الإرادة الذاتية لنظم الحكم في تلك البلاد، وإنما تواجه قوى خارجية تراهن على هذه الثروات. ومنذ البداية، حينما نالت الدول استقلالها عن الاتحاد السوفيتي المنهار، سارعت العديد من تلك القوى إلى مد جسور العلاقات مع الدول المستقلة، وقدمت لها العون والخبرة، وسعت إلى حجز مجالات نفوذ، من هذه القوى الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.

الأمر الذي ضغط على القيادة الإيرانية كي تعجل بالتدخل بقوة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في محاولة لاستغلال نفوذ لها قائم في إحدى تلك الدول أو شعيًا لخلق نفوذ محتمل في دولة أخرى وكانت السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع دول وسط آسيا الإسلامية، ودول القوقاز، تدفعها ثلاثة اعتبارات :أمنية واقتصادية وعقدية.

ويمكن القول إجمالاً: أن إيران تطلعت إلى منطقة وسط آسيا والقوقاز باعتبارها مجال طبيعي وحيوي للحركة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، مُدركةً أن تحركاتها مدفوعة بحتميات جيوبوليتيكية لا تحتمل التسويف والتهاون، فسارعت إلى طرح الصلات التاريخية، بأبعادها العرقية واللغوية والمذهبية، دون أن تعتمد كليةً على هذه الدغدغة العاطفية وإنما في إطار الوعي الكامل بالمتطلبات الملحة لحاضر هذه الشعوب، وحاجاتها العاجلة وآمالها المستقبلية سياسيًا واقتصاديًا .

فقد أكدت إيران أن لديها مقومات التعامل مع هذه الجمهوريات أكثر من غيرها، سواءً كانت المقومات الاقتصادية: من إمكانات وخبرة في مجالات البترول والغاز والكهرباء والتعدين والإنتاج الحيواني، والصناعات الأساسية التي تلزم

لتحسين البنية الاقتصادية لهذه الدول. أو المقومات الطبيعية المتمثلة في مناسبة الموقع الجغرافي الإيراني لتنفيذ مشروعات نقل الغاز إلى المنافذ البحرية أو المقومات السياسية المتمثلة في الاستقرار السياسي والاجتماعي واستقلالية القرار وعدم التبعية لأي نظام سياسي خارجي، وقوة الموقف الإيراني من التحولات الدولية والإقليمية، بما يجعل إيران مؤهلةً للقيام بدور حلقة الوصل بين منطقتي (آسيا الوسطى) و(الخليج والشرق الأوسط).

كما أن إيران تتمتع بإمكانيات المشاركة في جميع الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، مع وجودها الفعال في المنظمات الإقليمية للتعاون السياسي والاقتصادي.

وفي سياق المساعي الإيرانية لتنفيذ طموحاتها تلك سعت إيران إلى خلق تكتل يمثل قوة اقتصادية وسياسية مؤثرة، فقد دعت طهران في المؤتمر الذي عُقد في إيران، فبراير 1992م إلى انضمام جمهوريات آسيا الوسطى إلى منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي (آكو)، وقد نجحت هذه المنظمة في التوصل إلى العديد من الاتفاقات لتدعيم الاتصالات بين أعضائها. منها إنشاء شبكات المواصلات والمعابر البرية، وخطوط السكك الحديدية والخطوط السلكية واللاسلكية، واتفاقات التبادل التجاري والثقافي والفني، وكذلك المساعدات والتسهيلات الاقتصادية والثقافية الأخرى[32].

ورغم وجود معوقات على طريق التعاون والإيراني مع دول المنطقة، خاصةً عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل هذه البلاد، والاشتباكات والخلافات بين الجماعات الإسلامية والسلطات الحاكمة هناك، فضلاً عن عدم وضوح ضمانات الاستقرار بالنسبة للاستثمارات الخارجية أو التسهيلات الإدارية أو المؤسسات الفنية. إلا أن إيران لم تعبأ بهذه المعوقات، ومضت في سياساتها الهادفة إلى بسط نفوذها على المنطقة بكل الوسائل السياسية الممكنة.

وقد حققت إيران بعض النجاحات في جهودها الرامية إلى استغلال نفوذها في حل العديد من المشكلات السياسية داخل أو بين تلك الدول، أهمها إنهاء الخلافات القائمة بين الجماعات الإسلامية والسلطة الرسمية في طاجيكستان كما أنها حققت العديد من الأهداف الثقافية المبتغاة في المجتماعات الإسلامية لبعض دول وسط آسيا الإسلامية[33].

ثالثًا: الجوار الشرقي في السياسات الإيرانية (أفغانستان وباكستان والهند)

وهي منطقة عامرة بالمشكل المزمنة، الصراع الدائم في أفغانستان، وقضية إقليم كشمير المتنازع عليه بين باكستان والهند وهي مشكلات تفرض على إيران العديد من التحديات الجسيمة، وتضع صانع القرار الإيراني بين بدائل صعبة.

الصراع في أفغانستان:

إن الصراع القائم بين الجماعات الإسلامية المسلحة في أفغانستان، لا يعبر عن التناقضات مصالحٍ وتوجهات لقوى دولية في خارج حدود الدولة.

ويمكن -مبدئيًا- تصور محورين يُغذيان الصراعات المزمنة بين الفصائل المتناحرة في أفغانستان:[34] المحور الأول يشمل الولايات المتحدة وباكستان وبدرجةٍ أقل السعودية. المحور الثاني يشمل روسيا وإيران -وبدرجة أقل- الهند. واتسم الصراع القائم في أفغانستان باختلاف نمط تفاعلاته عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: المحور الأول:

- الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثلت المصالح الأمريكية في أفغانستان في تحقيق عدة أهداف رئيسية:

(أ) احتواء المنابع الأساسية لـ (الإرهاب الدولي)، والتخلص من جماعات والمجاهدين الأفغان.

(ب) القضاء على تجارة المخدرات في هذه المنطقة.

(ج) تطويق إيران سياسيًا في إطار المساعي الأمريكية لعزل النظام الإيراني.

(د) عزل روسيا ومنعها من ممارسة أي دور إقليمي في المنطقة.

باكستان:

سعت باكستان إلى التخلص من أعباء اللاجئين الأفغان، الذين نزحوا إليها خلال حرب المواجهة ضد غزو الاتحاد السوفيتي، وأعادة تعريف دورها في المنظور الأمريكي ومن هنا جاء التوافق الباكستاني-الأمريكي.

(المحور الثاني):

- **روسيا:** تمثل الهدف الرئيسي لروسيا في أن تقوم بدور موجه للأحداث في أفغانستان، بالشكل الذي يُمكن روسيا من منع انتقال آثار ما يحدث في جنوبها إلى المسلمين الروس، وقطع الطريق على احتمالات وصول الصراع الأفغاني إلى الجماعات الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

- **إيران:** سعت إيران إلى القيام بدور من خلال حزب الوحدة الشيعي، والهدف الأبعد، استغلال الورقة الأفغانية لتدعيم نفوذها في وسط آسيا والقوقاز، خصوصًا في الجمهوريات التي تشاركها العرق و المذهب، مثل طاجيكستان وأذربيجان. ومن أجل مواجهة الأهداف الأمريكية التي تسعى إلى حصار إيران وأخيرًا. منافسة الدور الإقليمي الذي تتطلع إليه باكستان (حليف الولايات المتحدة في المنطقة).

- **الهند:** أما الهند فقد انضمت إلى هذا المحور لاعتبارات التنافس التقليدي مع باكستان حول قضية إقليم كشمير، دون أن يكون لها أية مصالح اقتصادية أو سياسية في الصراع الأفغاني.

المرحلة الثانية:

(المحور الأول): تناقضت مصالح أطراف هذا المحور خلال المرحلة الثانية، حيث بدا أن هناك مصالح جديدة أو مرحلة جديدة من المصالح: في واشنطون، سعت الشركات الأمريكية النفطية إلى توقيع اتفاقيات تطوير حقول النفط في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، وكان التفكير في أن ينقل الغاز والنفط عبر الأراضي الروسية، إلا أن الحكومة الأمريكية كانت تخشى أن يضع ذلك مستقبل بترول المنطقة في يد روسيا، وتفضل معاونة باكستان في تنفيذ برامجها لهذا الغرض، حتى لا تتحول الفائدة إلى إيران، فقامت شركة "يونوكال" الأمريكية بتوقيع عقد مع حكومة تركمانستان لتنفيذ مشروع نفل الغاز التركماني إلى باكستان –عبر– الأراضي الأفغانية، ومن ثم كان تحقيق الاستقرار المحكوم في أفغانستان هدف الطرفين.

في باكستان، أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى إغراء حكومة إسلام آباد بمحاولة تشكيل وضع جديد تُصبح بمقتضاه القوة الاقتصادية الأكبر في منطقة جنوب غرب آسيا، وبدأت في عقد العديد من الاتفاقيات التي تمهد بها للوصول إلى أسواق آسيا الوسطى وثرواتها، وقد وقعت اتفاقًا مع تركمانستان بقيمة إجمالية بلغت ثلاثة مليارات دولار، إلا أن الشرط الوحيد لإتمام الاتفاق كان ضرورة أن توجد في أفغانستان حكومة مركزية مستقرة[35].

المحور الثاني: سعت إيران إلى تعزيز روابطها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، ولذلك قامت بإتمام صفقتي نفط منفصلتين، أحدهما مع قازاخستان والثانية مع أذربيجان، كما قامت بمد خط حديدي يربط إيران بتركمانستان، وتقرر نقل الغاز التركماني من بحر قزوين إلى تركيا عبر الأراضي الإيرانية ومن ثم فإن مصلحة إيران ظلت دائمًا في ألا يتمكن كل من

الولايات المتحدة وباكستان من إيجاد حكومة أفغانية مستقلاة تابعة لهما.

أما روسيا الاتحادية، فتخشى أن يؤدي فتح منافذ بحرية للدول المستقلة، من خلال أي طرف، إلى فك الارتباط السابق بين الجمهوريات الإسلامية المستقلة وروسيا، دولة المركز البديلة .ولذلك فإنها ترفض أي مصالحة لا تراعي هذه المخاوف.

وهكذا تحتم على إيران ضرورة التدخل في الصراع القائم في أفغانستان، وحكم تدخلها اعتبارات أكبر من مجرد تحقيق الاستقرار وحل مشكلة اللاجئين الأفغان إليها، وذلك في ضوء الارتباط القائم بين شكل السلطة التي سيستقر لها الأمر وبين تلك المحاور ومستقبل البترول ومصادر الطاقة في وسط آسيا الإسلامية وبحر قزوين.

وقد قامت إيران بدعم المليشيات الشيعية الموالية لها ضد الفصائل الأخرى التي تدعمها باكستان، وفي مرحلة أخرى، حاولت إيران أن تقيم مصالحة مصالحة تحقق التوازن بين الأطراف، وذلك من خلال رعايتها لمؤتمرات صلح عقدت في طهران تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أن الأطراف التي تدعمها الولايات المتحدة وباكستان كانت تعمل دائمًا على إفشال تلك المؤتمرات، إما بالإصرار على السيادة الكاملة وحرمان الفصائل الأخرى من المشاركة في السلطة، وإما برفض حضور تلك المؤتمرات.

وتأتي حركة طالبان على رأس الأطراف التي عملت على استمرار حالة عدم الاستقرار في أفغانستان منذ عام 1994م، حتى فجرت أزمة حادة مع إيران مباشرة في عام 1998م، وهو ما سيرد تفصيله لاحقًا.

إيران خلال عام من حكم الرئيس محمد علي خاتمي.

في إطار هذه البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، تولي الرئيس المنتخب محمد علي خاتمي مهام منصبه كرئيس للحكومة في إيران في أغسطس 1997م، وكان عليه أن يقود البلاد في سياق أجواء وأوضاع غير مستقرة ومتبدلة سواءً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

على المستوى المحلي: وجد خاتمي نفسه مضطرًا إلى خوض معاركٍ سياسيةٍ مع المحافظين، إذ لم يكن المحافظون على استعداد لتقبل السياسات التي أعلنها خاتمي دونما اعتراض، خاصة ما يتعلق منها بالانفتاح الكامل وإطلاق الحريات، وهم يرون في هذه السياسات تهديدًا للأمن القومي ومستقبل الدولة الإسلامية في إيران، ووصفوا خاتمي من هذه الزواية بأنه سيكون

"جورباتشوف إيران"، أي أن سياساته ستقود إلى تفكيك الدولة الإسلامية.

كذلك فإن السياسات الانفتاحية للرئيس خاتمي تتطلب أولاً تعديل الدستور وتقليص سلطات مرشد الثورة والترويج لتنظيرات فقهية أكثر مرونة من تلك الأفكار الحاكمة للنظام في إيران، خاصة ما يتعلق منها بالحريات العامة وتوسيع نطاق الحقوق، وهو ما يعطيه خاتمي أولوية سابقة على التزامات الفرد وواجباته، وهو أيضًا ما يضع خاتمي على الطرف المناقض لجبهة المحافظين، والنتيجة كانت مسلسل من المناورات السياسية بين الجانبين حول قضايا كانت تتجدد دوريًا كما سيرد ذكره لاحقًا.

على المستوى الإقليمي: بدأت فترة حكم خاتمي بسلسلة من الأحداث الإقليمية المتشابكة، بعضها تعلق باختبار حاسم لمصداقية التوجه الانفتاحي الجديد لإيران (أزمة العراق ثم أزمة طالبان) وبعضها تعلق بالدور الإيراني في العام الإسلامي (قمة المؤتمر الإسلامي والضغوط العسكرية من المعارضة في جنوب السودان والتهديد العسكري التركي-الإسرائيلي لسوريا)، وبعضها يتعلق بالتهديد المباشر للأمن القومي الإيراني (التهديدات الإسرائيلية وتحالف أمريكا- باكستان- طالبان)، فضلاً عن مشكلات أمن الخليج وقضايا إعادة العلاقات مع دول المنطقة.

على المستوى الدولي: كانت العلاقات الإيرانية-الأمريكية التي بادرت الولايات المتحدة إلى الدعوة إليها، والتي مثلت اختبارًا مزدوجًا للنظام الإيراني، حيث كان عليه إثبات تماسكه أمام محاولات أمريكا استثمار أجواء الخلاف الذي بدا بين الإصلاحيين والمحافظين، كما كان عليه إثبات التزامه المبدئي من قضايا مثل القدس والصراع العربي الإسرائيلي في سوريا ولبنان، وهي القضايا التي سعت الولايات المتحدة لجعلها محلاً للمساومة.

وكان على حكومة خاتمي مواجهة الضغوط الأمريكية الهادفة إلى إحكام دائرة الخنق الاستراتيجي لإيران من خلال ضغوطها -بالتنسيق مع إسرائيل- على الصين وروسيا والهند واليابان من أجل حرمان إيران من البدائل التكنولوجية، خاصة في المجالات العسكرية والتعدينية.

في نفس الوقت، كانت هناك عوامل أخرى غير مباشرة تمثل عناصر ضغط على حكومة خاتمي، منها: انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى إلى تحقيق عجز في الموازنة العامة بلغ ستة مليارات من الدولارات، وهو ما دفع الحكومة إلى الاقتراض لمواجهته.

أولاً: أوضاع الداخلية في إيران:

ولاية الفقيه: محور الرئيس للخلاف

وفقًا للدستور الإيراني، ومن واقع الممارسة الفعلية، يتمتع الولي الفقه بمكانه تجعله فوق السلطات، وهو الحكم بينها عند الاختلاف، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة المختص بإعلان الحرب، وهو إمام الجمعة في كل البلاد، لا يؤم الناس أحدٌ إلا بإذنه، ومكانته أسمى من رؤساء الدول، فلا يستقبل أحدًا منهم إلا على سبيل التكريم.

عندما كان يلي هذه السلطات المطلقة شخصية كارزمية مثل الإمام الراحل آية الله الخميني، الذي ارتبطت شخصيته بقيادة الثورة، ثم اعتبر رمزًا تاريخيًا لها، فلم تكن هناك مشكلة، فهو بتاريخه وفكره، جسد نموذجًا للمرشد الأعلى كما يرسمه الدستور، كما أنه ولي هذه القيادة على هذا النحو في ظروف تطلبت مركزية شديدة في القيادة لمواجهة أعباء تثبيت الثورة والحرب العراقية الإيرانية، في ظل أوضاع داخلية قلقة (قوى سياسية مضادة)، ووضع إقليمي غلب عليه التوجس، فشن حربًا استهدف الثورة طوال ثمانية أعوام، وفي ظل وضع دولي غير مواتي حرك كل عناصر الذاكرة السلبية تجاه الإسلام والمسلمين من جهة الغرب.

أما بعد وفاة الخميني، فإن أهلية الإمام علي أكبر خامنئي قد طالها الشك، أولاً من جراء تشكيك منتظري في كفاءته وأحقيته من الناحية الفقهية والشخصية، وثانيًا من جراء دعاوي الإصلاح السياسي والتي تسعى إلى تقليص وسلطات المنصب وعمومًا، وهذه الدعاوى تمثل الخطر الحقيقي بالنسبة للمحافظين، فآية الله منتظري والذي يعد صاحب أهم الدراسات التي نظرت لمبدأ ولاية الفقيه، يرى أن خامنئني يفتقد شرعية الإمامة، من حيث أنه ليس الأعلم من بين علماء عصره -طبقًا لشروط الولاية- فلا يصح أن يلي التلميذ أستاذه، وإذا كانت التوازنات اليسياسية قد عاقبت منتظري بوضعه تحت الإقامة الجبرية، فإن رأيه يظل نفس الرأي لدى العديد من العلماء[36]. كما أن خامئني يشعر بأن مركزه قد اهتز جزاء ما أثير حول شرعيته من شبهات.

وعلى صعيد دعوي الإصلاح السياسي نجد أن أفكار الرئيس خاتمي، وأعضاء حكومته، ودعاوي الإصلاح السياسي عمومًا، تستهدف تقليص سلطات القائد الأعلى دستوريًا في إطار إعادة ترتيب النظام السياسي بما يحقق

للمجتمع درجة أعلى من السيطرة والرقابة من خلال مؤسساته الاجتماعية، وصولاً إلى موازنة المجتمع في مواجهة سلطات الدولة، وللرئيس خاتمي العديد من الدراسات التنظيرية، الفقهية والسياسية والاجتماعية، حول هذه المسائل، وقد هاجم خاتمي المحافظين واتهمهم بالجمود، فخلال انعقاد المؤتمر العالمي الثاني "للإمام الخميني وإحياء الفكر الديني" بطهران في يونيه 1998م، قال خاتمي: "إن هناك من يسعى ليرى ذاته في مرآة الإمام الخميني، لا أن يقيس ذاته في مرآة فكر الإمام".

وقال: "إن بعضهم يُحمّل المجتمع أفكاره على أنها أفكار الإمام الخميني وهو الذي ظلم كثيرًا من هذه الناحية"[37]، وهو يشير بذلك إلى أن المحافظين يتمسكون بحرفية النصوص دون أن يستشرفوا روح النص ومراعاة تغاير الظروف.

وخلال المؤتمر، استعرض خاتمي ثلاثة محاور تمثل نقدًا للمحافظين ودعوة إلى إخضاع منصب القائد للآليات السياسية.

1- إن العودة إلى الذات لا تعني أبدًا الهروب من الواقع وإدارة الظهر للمستقبل.

2- الخميني أكد دائمًا على دور العقل وإدارة الإنسان من أجل رقي المجتمع وتقدمه.

3- أن مجلس الخبراء ينتخبه الشعب، وينتخب مجلس الخبراء القائد الأعلى، وإذا فإن المرشد الأعلى منتخب من الشعب، وتكون ولايته من الدستور ليس فوقه ولا خارجه.

هذه الأفكار، وما أظهرته الانتخابات الرئاسية من شعبية لها في الشارع الإيراني، نبهت المحافظين إلى خطوراتها في المستقبل إذا تقلص نفوذهم أكثر، فبدءوا سلسلة من الإجراءات بهدف موازنة سلطة الإصلاحيين من خلال إحكام السيطرة على مجلس الشورى، والتشكيك في الذمة المالية لهم (وكان هذا وضحًا من خلال إدارة قضية كرباستشى عمدة طهران)، وقد حارب المحافظون لمنع امتداد نفوذهم إلى مجلس الخبراء.

محاور المعارك السياسية بين الإصلاحيين والمحافظين:

1- استطاع المحافظون إقصاء المرشحين لانتخابات مجلس الشورى ممن لهم ميول إصلاحية، وبذلك دانت لهم السيطرة الكاملة على مجلس الشوري، والذي يرأسه آية الله ناطق نوري زغيم المحافظين،

الأمر الذي يعني إحداث قدر كبير من التوازن مع الحكومة من خلال أعلى هيئة تشريعية.

2- استطاع المحافظون أن يضعوا حكومة خاتمي في موقف غاية في الحرج من خلال حرمان الحكومة من اثنين من الركائز الأساسية للإصلاحيين على مستوى الفكر والعمل السياسي، بحيث بدا خاتمي أمام مؤيديه من الجماهير بمظهر العاجز في مواجهة خصومها:

أ- غلام حسين كرباستشي عمدة طهران، والساعد الأيمن للرئيس خاتمي في إدارة وتنفيذ الإصلاحات على صعيد التنمية والبناء الداخلي، وهو بما يمتلك من مقومات شخصية، يُمثل الثقل الأكثر فاعلية داخل الدائرة الإصلاحية الحاكمة، ورغم أنه لا يتمتع بمنصب وزاري، فإنه يمثل حلقة الوصل الرئيسية بين تيارات الإصلاح في إيران، خاصة بين تياري خاتمي ورفسنجاني.

وقد تم القبض عليه ومحاكمته بتهمة التلاعب بالأمول العامة بتحريك جزء منها لصالح الحملة الانتخابية للرئيس خاتمي[38]، ورغم أن كلاً من عبد الله نورى وزير الداخلية ورفسنجاني رئيس مجلس صيانة الدستور وخاتمي رئيس الدولة، قد هاجما هذا الإجراء ووصفاه بأنه حملة سياسية وليس موقفاً قضائيًا، إلا أنه تُم محاكمة كرباستشي بالسجن والغرامة.

وقد أدى هذا الأمر إلى حرج شديد لحكومة خاتمي ذلك أنه:

* إذا اتخذت الحكومة قرار انفعالي لحماية كرباستشي، تجاوبًا مع مزاج الشارع الإيراني، فإن الأمر سينتهي إلى تفجير الصراع بين تياري الإصلاحيين والمحافظين على مستوى السلطات والجماهير.

* وفي حالة سكوت الحكومة عما يحدث لكرباستشي -وهو الواقع فعلاً- فإن الجماهير المؤيدة لخاتمي تطالبه بإثبات قدرته على إدارة البلاد والسيطرة على ما في يده من سلطة.

وقد انحاز خاتمي إلى الخيار الأخير تجنبًا لتصعيد الخلاف، إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحد.

ب- عبد الله نوري وزير الداخلية والذي اتبع -خلال أحداث قضية كرباستشي-، أساليب سياسية في التعبير عن تضامنه ودفاعه عن الرجل، من بين تلك الأساليب تنظيم مظاهرات ومعارض شارك فيها عامة الشعب، والمعروف عن شخصية نوري أنه رجل يملك مقومات رجل الدولة السياسي المحنك، أكثر من المقومات التقليدية

لشخصية رجل الشرطة، وهو أحد الأعمدة الرئيسية لتيار خاتمي الإصلاحي، وقد نجح مجلس الشورى في حشد أغلبية مكنت المجلس من حجب الثقة عن الوزير، وذلك على خلفية إدارته للأمن في إيران بنهج "كله تساهل، سيؤدي بالبلاد في حال استمراره، إلى الفوضى وتحدي قيم النظام"، ولم يتمكن خاتمي من عرقلة هذا الإجراء، لكنه وبعد ساعة واحدة من إعلان قرار حجب الثقة، أعلن خاتمي تعيين نوري مساعدًا لرئيس الجمهورية لشئون التنمية والشئون السياسية، معربًا عن ثقته الكاملة في قدرات الرجل، ورغبته في الاستفادة من كفاءته من أجل مواصلة التنمية السياسية في إصلاح النظام[39].

3- في إطار سعي خاتمي لإطلاق الحريات العامة وخاصة حرية التعبير، واجه خاتمي سطوة الحرس الثوري الذي يرأسه الجنرال عبد الرحيم صفوي، القريب من شخص المرشد الأعلى، وقد استطاع خاتمي أن يحد من استبداد الحرس، يتجلى ذلك في لجوء صفوي إلى المحاكم لإقامة دعاوي ضد جريدتي "المجتمع" و"أخبار اليوم" في أمر يمسه شخصيًا وكان قبل ذلك يرسل مجموعة من الحرس لإغلاق الجريدة وينتهي الأمر، وفي كلمة ألقاها الرئيس خاتمي في حضور حشد من كبار قادة الحرس الثوري وقوات التعبئة العامة، حذر خاتمي أفراد الحرس من انتهاك حرمات المواطنين أو التعرض لما يتعلق بحريتهم، واتهم في كلمته تلك الممارسة بالسلطورية والابتعاد عن روح الإسلام ومبادئه التي تقوم على احترام الذات الإنسانية والعدل وتوفير العزة والكرامة لكل إنسان يعيش على أرض الإسلام، حتى لو كان غير مسلم.

4- معركة أخرى تُحسم في الانتخابات المقرر إجرائها يوم 1998/10/23م لاختيار أعضاء مجلس الخبراء، وهذا المجلس يمثل أهمية قصوى لكلا الفريقين المحافظين ويرتبط بنتيجتها مستقبل شخص ومستوى سلطات المرشد الأعلى.

ويسعى المحافظون إلى أبعاد المرشحين ذوى الميول الإصلاحية من أنصار خاتمي، وذلك من خلال التشديد على شروط الترشيح خاصة ما يتعلق بالتدين والثقافة الدينية الرفعية، وقد أدت هذه السياسة إلى استبعاد 80% من مرشحي الدائرة الإصلاحية مقابل إستبعاده 5% من مرشحي الدائرة المحافظة، وعلى حين تظاهرت الجماهير من مؤيدي الدائرة الإصلاحية ضد هذه الإجراءات وهددوا بمقاطعة الانتخابات لإسقاط الشرعية عن المجلس القادم، فإن رموز التيار الإصلاحي ومنهم خاتمي وكرباستشي ناشدوا الجمهور

بعدم مقاطعة الانتخابات ومحاولة التأثير من خلالها.

الأفكار الإصلاحية في الميزان:

الدكتور علي أكبر ولاياتي:
المثقف البارز ذو الميول المحافظة، والخاسر الأكبر من تغير الحكومة، حيث ترك وزارة الخارجية بعد قضي بها 16 عامًا، يرى في أفكار الإصلاح السياسي خطرًا كبيرًا على مستقبل الدولة الإسلامية في إيران، وأن محاولات خاتمي تعديل شروط مجلس الخبراء وصولاً إلى تقييد صلاحيات الولي الفقيه، إنما تجعل من خاتمي "جورباتشوف إيران"[40].

شمس الدين الواعظين:
رئيس تحرير صحيفة "المجتمع" وأحد أقطاب المثقفين في طهران يرى أن خاتمي شخصية متفتحة، في شخصيته تتقاطع اتجاهات مختلفة، ويرى أنه: "... شخصية جامعة فوق التيارات، وهو مثقف حقيقي مفكر، يعرف الغرب ويعرف لغة العالم ومقتضياته اليوم، وأيضًا وهذا هو المهم يعرف مقتضيات علاقة الدين بالدولة، وعلاقة الدين بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو يؤمن بأن الإنسان له خيارات، بعكس الخطاب المحافظ التقليدي الذي محوره أن الإنسان مكلف، وترجمة ظذلك لدى خاتمي تقديم حقوق الإنسان على واجباته".

وعلى ذلك، يؤكد شمس الدين على أن خاتمي ليس جورباتشوف إيران، وإنما هو، إن صحت المقارنة، خورتشوف إيران، الذي خلف ستالين وأراد أن يُكمل إصلاحاته لإنقاذ النظام فمنع من ذلك، فكان أن جاء بريجنيف، وفي سياق اللاستمرارية جاء جورباتشوف كتطور حتمي، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

محمد صادق الحسيني:
مستشار وزير الثقافة، يرى أن خاتمي جاء في الوقت المناسب ليمنع وصول جورباتشوف الجمهورية الإسلامية، وهو يشكل حاجة داخلية ملحة، بحيث أصبح صمام أمان، لأنه جاء مُصلحًا ومعيدًا ترتيب الوضع الإيراني، فالطلاق كان قد وقع بالفعل بين الرأي العام، أي الشعب، والحكومة، وجاء خاتمي ليُحقق المصالحة.

محمد علي أبطحي: أمين سر رئاسة الجمهورية، يرى أن الرئيس خاتمي هو ابن عصره، ومن داخل النظام، له رؤية وله برامجه السياسية الخاصة، ولذلك انتخبه الشعب، وقد وجد مقاومة له من داخل إيران، لكننا، بعد انقضاء عام على الرئاسة، متفائلون.

خـــاتمي والمحـــافظون:

توازنات السلطة:

يعتقـد المحـافظون أنهـم أصحاب الطول في الساحة السياسية الإيرانية رغم نجاح خاتمي، فهـم يـسيطرون علـى مجلس الشورى، والحوزات العلمية، كما أن المرشـد الأعلـى يُحـسب علـى قائمـة المحافظين، وكذلك قائـد الحـرس الثـوري ورئيس السلطة القضائية، كما أن الممارسـة العملية رجحت كفتهم في العديد من القـضايا التي خاضوها.

إلا أن الإصلاحيين يشككون في مطلق صدق هذه الإدعـاءات، وينفـون أهمية بعضها مع صدقه:

1- أن آية الله علي خامنئي تحكمه اعتبارات شخصية ووظيفية بما يؤدي إلى توازن دوره بين الـسلطات المختلفـة، والواقع يؤكد أمانة الرجل وارتفاعـه عـن نقيصة الانحياز عندما يتطلب الأمـر ذلـك، وهو الذي انبرى للدفاع عن خـاتمي حينمـا تزايـدت الاحتجاجـات الجماهيريـة ضـد تصريحاته المهادنة للغرب والولايات المتحدة في يناير الماضي، واستجاب لطلب الـرئيس خاتمي في العديد من المسائل التـي توسـط فيها خـاتمي لديـه ومنهـا الإفـراج عـن كرباستشي لحين انتهاء التحقيق، والـضغط على مجلس الشورى للموافقة على الاقتراض من الخـارج لمواجهـة عجـز الميزانيـة العامة...إلخ.

2- أن قوة الحرس الثوري وقوات التعبئة العامة لا يمكن حسابها علـى قائمة المحافظين، فالاختلاف يقع مع رئـيس الحرس الجنرال عبد الرحيم صـفوي، أمـا أفراد الحرس فقد صوت منهم لصالح خاتمي 73%، كما أنه ليس واردًا علـى الإطـلاق احتمال خـروج الحـرس الثـوري علـى الحكومة[41].

3- فيمـا يتعلـق بتحـالف البازار مع المحافظين، فإن بـرامج التنميـة والإصلاح الاقتصادي قد غيرت كثيرًا مـن أوجه الحياة الاقتصادية في إيـران، ورغـم وجود مشكلات اقتصادية الآن، إلا أن تحسنًا كبيرًا قد طرأ على النشاط الاقتصادي وغير من طبيعته، الأمر الذي يشكك كثيـرًا فـي استمرار الائتلاف القـديم بـين المحـافظين والبازار.

4- هناك ارتباط وثيق بـين التيار الإصلاحي الـذي يتزعمـه الـرئيس السابق، ورئيس مجلس تـشخيص مـصلحة النظام الحالي، هاشـمي رفـسنجاني وبـين الحكومة الحالية.

5- إذا كان المحافظون قـد حققوا نجاحـات ضـد الحكومـة وأهـدافها الإصلاحية داخليًا، فإن الحكومة قـد حققـت

العديد من أهدافها داخليًا وخارجيًا، رغم قصر المدة، وهذه الإنجازات واضحة في مجالات الثقافة والحريات العامة، وتحقيق قدر كبير من النجاح على مستوى السياسة الخارجية.

6- فيما يتعلق بمخاوف تعميق الخلاف على مستوى الجماهير، يرى الكثيرون في إيران، ويشاركهم الرأي دبلوماسيون، أن الشعب الإيراني، رغم عمليات التسييس العميقة التي حدثت داخله منذ الثورة، فإنه يبقى مجتمعًا توافقياً وليس تصادمياً وان القضايا الخلافية هي قضايا آراء وليست مواقف مراكز قوى.

ثانيًا: السياسات الإيرانية-الإقليمية خلال عام من رئاسة خاتمي

(1) العلاقات الإيرانية/العربية

1- حكومة خاتمي والرؤية الشاملة لمفهوم الأمن في الخليج:

المنظور الإيراني لأمن الخليج (كما سبق توضيحه) كانت عناصره الأساسية قائمة على: البعد العسكري والاقتصار على أطرافه المباشرين، أما حكومة الرئيس خاتمي فيبدو أن لديها طرح يقوم على ركائز مختلفة، لا تنظر إلى منطقة الخليج بعيدًا عن إطارها العربي العام، وترى في التعاون الشامل مع القوى الرئيسية في النظام العربي ركيزه أساسية لأمن واستقرار منطقة الخليج.

السيد عطا الله مهاجراني، وزير الثقافة والإرشاد والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الإيرانية، خلال حديث له مع جريدة الحياة قدم الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في سياق الحديث عن "النظام الإقليمي" بقوله: "... نحن نرى أن البداية يجب أن تكون في إطار علاقات متينة مع الدول العربية الكبرى المؤثرة، ونريد في هذا الاتجاه إيجاد علاقات منظمة ومؤسساتية مع مصر وسوريا والسعودية، باعتبار أن هذه الدول تشكل مع إيران أربعة أقطاب رئيسية، من دون التقليل من شأن بقية الدول، وإنني أرى أن إيجاد ترابط عضوي بين هذه الدول الأربع يعني بداية النظام الإقليمي الموعود، الذي يعزز الأمن والاستقرار، ويحفظ مصالح الدول العربية والإسلامية"[42].

2- خاتمي والملفات الساخنة بين إيران والمنطقة العربية:

من الطبيعي أن يكون الجوار الجغرافي والمشتركات الثقافية عوامل توافق وركيزة علاقات مستقرة بين أصحابها، ولكن من الطبيعي أيضًا أن تكون هناك خلافات مستمرة أو متجددة، رغم عوامل التقارب تلك، المهم أن تكون تلك الأطراف مؤهلةً حضاريًا وسياسيًا

لامتصاص الأزمات المفاجئة، وأن تملك الرؤية الاستراتيجية التي تمكنها من موازنة الأمور وعدم الخلط بين حالات الخلاف التي يمكن التعايش في وجودها، وبين دواعي الصراع التي تولد الفرقة.

ولا شك أن هناك قضايا عالقة، وربما مشكلات حادة، لا تنفك تفجر الخلافات بين إيران والدول العربية[43]، وبعيدًا عن الانفعالات العاطفية باسم الدين أو المشترك الحضاري، دون إنكار لوجوده، فإن ضغوط الواقع الدولي والإقليمي تفرض على الجميع أن يتعاملون مع هذه القضايا بمرونة كافية ودبلوماسية عالية.

أ- ملف الجزر الإماراتية:

إن الوجود الإيراني في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى يعود إلى ما قبل عام 1971م، وقد فرضت إيران سيطرتها على الجزيرة الأولى والثانية، وأصبحت جزيرة أبو موسى تحت إدارة مشتركة، وذلك في مناخ وأوضاع دولية "استعمارية" أعادت صياغة حدود معظم دول العالم، ولم يحدث أن أثيرت هذه القضية، بهذه الحدة وبهذا المستوى من التصعيد، حتى عام 1994م عندما أعلنت إيران فرض سيطرتها على كامل جزيرة أبي موسى، ردًا على إعلان دمشق[44].

* الموقف الإماراتي الثابت من هذه القضية: تؤكد الإمارات حقها في استعادة الجزر، وإذا كانت لم تنجرف -كما أريد لها- في التصعيد العسكري أو السياسي، اعتمادًا على الدعم الغربي ومساندة بعض الدول العربية، فهي تطالب إيران باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع.

* الموقف الإيراني: رفضت إيران الاعتراف بأحقية الإمارات في هذه الجزر، وأكدت على أن الواقع الجيوبوليتيكي والتاريخي يؤكدان استحقاق إيران لهذه الجزر، وإذا كانت كلا من الإمارات وإيران تدركان فارق الإمكانات بين الطرفين، وهو ما دفع الإمارات لطلب التحكيم الدولي، فإن إيران دائمًا ترفض اللجوء إلى "المؤسسات الغربية الغير محايدة" وتؤكد على أن الخلاف العربي-الإيراني هو خلاف حدودي شأنه شأن المنازعات الحدودية القائمة بين دول الخليج وبعضها البعض، وهي خلافات يمكن حلها بالتفاوض المباشر بين الطرفين.

وعندما تولى خاتمي مقاليد السلطة في إيران، أعلن بوضوح أن الجزر الثلاث إيرانية، وشدد على ضرورة اعتماد

الحوار بين إيران والإمارات "من دون تدخل من أطراف أخرى"[45].

أيضًا خلال زيارته للسعودية فبراير 1998م، صرح رفسنجاني، بوصفه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، بأن قضية الجزر يجب أن تُحل بالحوار والمفاوضات المباشرة بين إيران والإمارات، وأن إيران من جانبها كانت قد أوفدت وزير خارجيتها السابق، على أكبر ولايتي إلى الإمارات مرتين من أجل تقريب وجهات النظر، ويبقى على الإماراتيين أن يتخذوا خطوتهم من أجل تسوية الخلاف[46].

ب- تصدير الثورة ودعم الإرهاب:

هناك الكثير من الاتهامات الموجهة إلى إيران بدعم الجماعات المعارضة أو الشيعة بهدف إثارة الاضطرابات في دول الخليج، وبعض الدول العربية مثل مصر والجزائر، ودائمًا تنفي إيران أي صلة لها بمثل تلك الاتهامات.

والواقع أن الاتهامات مصدره الرئيس غربي، ومن جهاز المخابرات الأمريكي خاصة، يدعم هذا الإيحاء أن أحدًا ممن اتهموا إيران لم يقدم دليلاً واحدًا على تورط إيران في عمل تخريبي وقع لديه، كما أن هذه الاتهامات غالبًا توازت مع الموقف السياسي تجاه إيران صعودًا وهبوطًا.

ومنذ تولي خاتمي السلطة في إيران، أكد على احترام الشئون الداخلية لجميع الدول العربية، وعمومًا لم تثر هذه القضية خلال الفترة القليلة الماضي، اللهم إلا فيما يتعلق بموقف حكومة الجزائر من تصريح على خامنئي الذي يحمل حكومة الجزائر مسئولية ما يدور من مذابح في الجزائر[47].

ج- الموقف من الوجود الأمريكي-الغربي في الخليج

ظلت هذه القضية محلاً للخلاف بين دول الخليج التي ترى أن لديها هواجس أمنية تؤكدها شواهد الواقع ممثلة في الاحتلال العراقي للكويت، والقوة العسكرية المتنامية لإيران، وأن التحالف مع الغرب هو الضمان الوحيد الواضح لأمنها.

وبين إيران التي ترى أن الوجود العسكري الغربي في الخليج، وعلى هذه الدرجة من الكثافة، أمرٌ يغذي عوامل عدم الاستقرار ولا يحقق الأمن لأحد وعلى ذلك، اعتاد المسئولون في إيران على مهاجمة الوضع في الخليج وانتقاد القيادات

الخليجية لما تبرمه من اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا[48].

ومنذ أن تولى خاتمي السلطة في إيران، خففت إيران من حدة تصريحاتها العدائية المنتقدة لهذا الوضع، ويمكن تفهم ذلك في سياق حلقات الأزمة العراقية-الأمريكية، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدوائر الخليجية أن إيران في ظل خاتمي: "أصبحت أكثر تفهمًا للدوافع النفسية لدول الخليج القلقة"[49].

إلا أن الحكومة الإيرانية عادت بعد انتهاء الأزمة إلى تأكيد موقفها الرافض لوجود القوات الغربية في الخليج، وخلال زيارة قام بها الأميرال بحرى دكتور علي أكبر أحمد، قائد القوات البحرية الإيرانية، صرح خلالها بأن إيران "تعتبر أن وجود هذه القوات يُمثل المصدر الرئيس للإضرار بأمن المنطقة واستقرارها"[50].

د: الصراع العربي-الإسرائيلي وموقف إيران من عملية السلام

منذ قيام قيام الثورة الإيرانية وإنشاء الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979م، وطوال عشرين عامًا مضت، تنتهج الحومات الإيرانية منهجًا ثابتًا فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي، إذ تعطي الصراع صفة إسلامية، ويتمثل الخطوط الرئيسية لموقفها في الآتي:

1- عدم الاعتراف بدولة إسرائيل، واعتبارها كياناً صهيونيًا سرطانيًا، اغتصب حقوق الفلسطينيين من خلال الإرهاب الرسمي، الذي تباركه وتدعمه دول الغرب خاصةً الولايات المتحدة، وعلى ذلك فقد رفضت -في إطار الرفض العربي العام- التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل.

2- الانحياز صراحةً والتعاطف مع الفلسطينيين وتقديم الدعم المادي والمعنوي لجماعة الجهاد الفلسطينية، خاصةً حماس، معتبرةً أن العمل المسلح ضد إسرائيل هو حق طبيعي وواجب من أجل تحرير الأراضي وليس إرهابًا.

3- إنشاء حزب الله الشيعي لبدء أعمال المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1982م، وتقديم الدعم العسكري له على مدار السنوات السابقة.

4- في إطار عدائها لإسرائيل، ترتبط إيران مع سوريا بعلاقة وثيقة واستراتيجية، وتقدم لسوريا العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه في صراعها مع إسرائيل لتحرير الجولان.

5- رفض عملية السلام بين العرب وإسرائيل، والتي بدأت من مدريد عام 1992م، باعتبار أنها طريقة مسدود.

يهدف إلى استغلال العرب أنفسهم في تنفيذ المخططات الصهيونية، ولن يؤدي إلى استرداد الحقوق الفلسطينية.

أن هذه المواقف كلفت إيران خسائر فادحة، نتيجة الموقف الأمريكي منها، وما ترتب على ذلك من حرمان من مصادر التكنولوجيا ورؤوس الأموال الغربية، بل وتعرضها لحرب طويلة ومقاطعة عربية، إلا أن الموقف الإيراني لا يزال، كما بدأ، بنفس القوة.

وخلال الفترة التي قضاها خاتمي وفي الحكم، تصاعدت حدة العداء مع إسرائيل، بدءًا من سعي إيران لحشد مقاطعة إسلامية لإسرائيل خلال قمة المؤتمر الإسلامي في طهران نوفمبر 1997م، كما شهدت إيران معارض شعبية ورسمية نددت بالاحتلال الإسرائيلي بمناسبة مرور 50 عامًا على نكبة فلسطين، والانتقادات الحادة التي لا تزال توجهها إيران ضد تركيا لتحالفها العسكري والأمني مع إسرائيل، ثم الحرب التي تشنها إسرائيل والولايات المتحدة عالميًا ضد إيران بسبب تطوير قدراتها الصاروخية، والتهديدات المباشرة بين الطرفين باستخدام القوة العسكرية، وإعلان إيران صراحةً التزامها ظبالوقوف إلى جانب سوريا إذا تعرضت لتهديد من جانب إسرائيل أو حليفتها الجديدة تركيا.

وقد أعلن حسن نصر الله زعيم حزب الله الشيعي أن الموقف الرسمي لإيران محكوم بالموقف من القضية الفلسطينية، وأن إيران تساند هذه القضية ومستمرة في دعم حزب الله، يضمن ذلك موقف مرشد الثورة على خامنئي، وتؤكده رسائل الرئيس خاتمي إلى قادة حزب الله[51].

3- تطورات العلاقات الإيرانية مع دول الخليج والعراق في ظل حكومة الرئيس خاتمي:

منذ توليه السلطة أعلن الرئيس خاتمي أنه يولي العلاقات الإيرانية بدول الخليج أهمية خاصة، كما أبدى المسئولون في دول الخليج ترحيبًا كبيرًا بمد جسور التعاون مع إيران، وأعلنوا تمنياتهم أن تشهد العلاقات بين الطرفين تحسنًا ملموسًا في الفترة المقبلة.

أ- **العلاقات السعودية- الإيرانية:**

بعد قطيعة دامت قرابة 20 عامًا عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران، عادت العلاقات بين البلدين إلى التحسن، ويمكن تلمس بدايات هذا التطور من خلال التصريحات المتبادلة عقب نجاح الرئيس خاتمي، ثم خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى طهران لحضور مؤتمر القمة الإسلامية في طهران، ثم الزيارة التي

قام بها وفد إيراني رفيع المستوى إلى السعودية في مارس 1998م، وهو وفد كبير العدد متنوع الدلالات برئاسة الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

وعقب هذه الزيارة، قام وفد سعودي برئاسة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية بزيارة عمل إلى طهران في أبريل 1998م، وخلال الزيارة وقع البلدان اتفاقية للتعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والثقافة والعلوم وفي مجالات الشباب والرياضة، وهذه الاتفاقية الشاملة مدتها خمس سنوات، وتدل بنود هذه الاتفاقية على مدى حرص الجانبيين ورغبتهما في تطوير وتعميق الروابط بينهما[52].

كما قام الأمير سعود الفيصل بزيارات عديدة أخرى إلى إيران في الفترة التالية، وشهد البلدان مستوى عالي من التنسيق فيما يتعلق بالسياسات البترولية، وقد كانت هذه النقطة أحد محاور الخلاف قبل ذلك.

ب- العلاقات الإيرانية-العمانية

تشهد العلاقات الإيرانية-العمانية تطورًا كبيرًا، وبينهما العديد من الاتفاقات الخاصة بالملاحة البحرية واستخدام الموانئ والجدير بالذكر أن عُمان وإيران يشرفان على كل مضيق هرمز، وخلال شهر أبريل 1998م قام وفد إيراني كبير برئاسة علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني، بزيارة إلى عمان، وقد اتسمت الزيارة بروح ظمن الود، وأنتجت العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين[53].

تلي ذلك زيارة قام بها الأميرال بحري دكتور علي أكبر أحمد، قائد القوات البحرية الإيرانية، إلى عمان حاملاً رسالة من الرئيس خاتمي إلى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، تتضمن الرسالة تقدير الرئيس خاتمي ورضا حكومته عن الخطوات التي اتخذت لتطوير العلاقة بين الجانبين، وخلال هذه الزيارة، عبر علي أكبر عن عدم ارتياح بلاده لوجود القوات الغربية في منطقة الخليج، وقال: "إن إيران تعتبر أن وجود هذه القوات يمثل المصدر الرئيسي للإضرار بأمن واستقرار المنطقة".

ج- العلاقات الإيرانية- البحرينية:

كانت البحرين دائمًا تتهم إيران بتحريض الشيعة في البحرين ضد السلطات، ورغم أن إيران كانت تنفي هذه الاتهامات، إلا أن البحرين لم تكن تسقط هذه الاتهامات رغم عدم وجود أدلة لديها، وخلال الزيارة التي قام بها رفسنجاني إلى السعودية، وعند زيارة الوفد الإيراني للجسر الذي يربط البحرين بالسعودية،

التقى رفسنجاني بخلفية بن سالمان آل ثان أمير البحرين، تلا ذلك تبادل الزيارات بين البلدين حتى أعلن رسميًا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على درجة سفير، وذلك في أكتوبر 1998م.

د- العلاقات الإيرانية-الكويتية:

تفاقم العداء بين إيران والكويت خلال الحرب العراقية-الإيرانية، بسبب المساندة الكاملة التي قدمتها الكويت للعراق الأمر الذي أدى إلى أن تكون السفن الكويتية هدفًا للبحرية الإيرانية، ولجوء الكويت إلى رفع العلم الأمريكي على سفنها، أيضًا وجهت إيران انتقادات شديدة للكويت بسبب الارتباطات الأمنية التعاقدية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، والتي رأت فيها إيران تهديدًا مباشرًا لمستقبل الأمن في منطقة الخليج "حيث تعطي هذه الاتفاقيات للقوات الأمريكية شرعية التدخل في شئون المنطقة".

وخلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس رفسنجاني، ثم بدايات حكم الرئيس خاتمي، بدأت العلاقاتع بين البلدين تشهد درجة من التطور الإيجابي، بدأت بغياب حدة التصريحات العدائية من قبل الجانبين، وآلت الآن إلى تبادل الزيارات وإعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

وخلال الزيارة التي قام بها الوفد الإيراني الكبير إلى الكويت برئاسة ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى الإيراني، ولقائه برئيس مجلس الأمة الكويتي وكبار المسئولين في الكويت، أبدى الجانبان حرص البلدين على تطوير العلاقات بينهما، خاصة تصريحات حمدون التي جاء فيها أن زيارة نوري لها أهمية خاصة "ونحن أحوج ما نكون لمواقف محددة من قضايا وبالذات الكيان الصهيوني والنظام العراقي"، كما أكد نوري خلال الزيارة أن هدف إيران تمتين العلاقات بين البلدين، ورغبة إيران في طمأنة الدول العربية إلى أنه ليس لإيران أطماع في دول الخليج، وأن على الجميع إدراك أن الخطر الحقيقي يتمثل في "الكيان الصهيوني والتعنت الإسرائيلي الذي ما زال وقائمًا وكذلك احتلال القدس وأجزاء من الأراضي العربية"[54].

عمومًا، العلاقات الإيرانية بدول الخليج شهدت خلال العام المنصرم كثيرًا من مظاهر التطور، وتم توقيع العديد من الاتفاقات التجارية والاقتصادية والثقافية، وقد أبدت دول الخليج عدم قلقها من التطور العسكري الإيراني، إذ رفض المسئولون في دول الخليج الاعتراف بخطورة الصاروخ

الإيراني "شهاب-3" وهو ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إليه، وتؤكد مصادر خليجية مطلعة، وكذلك تقارير دبلوماسية، أن قلق دول الخليج من التفجيرات النووية في شبه القارة الهندية، قد دفع دول الخليج إلى الإسراع في تطبيع العلاقات مع إيران[55].

وخلال الجولة التي قاتم بها وليم كوهين، وزير الدفاع الأمريكي، في ودول الخليج منتصف أكتوبر 1998م، والتي سعى فيها لإقناع دول الخليج ببناء حائط صواريخ لمواجهة الخطر الإيراني والعراقي، رفضت دول الخليج الاستجابة لهذا الطلب، ورفضت اعتبار إيران مصدر خطر يتهددها[56].

هـ- خاتمي والأزمة العراقية

وقفت إيران موقفًا متوازنًا حيال الأزمة الناشئة بين الحكومة العراقية من جهة والأمم المتحدة وأمريكا وبريطانيا من جهة ثانية، وتمثل جوهر الموقف الإيراني من هذه الأزمة في المعارضة الكاملة لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، ومطالبة العراق بامتثال لقرارات مجلس الأمن وتنفيذ الالتزامات الدولية[57].

المحافظون المتشددون في النظام الإيراني يفضلون استثمار أجواء الأزمة العراقية لتحقيق مكاسب لصالح علاقات إيران الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال الإيحاء بوجود تحالف إيراني عراقي سوري من شأنه أن يخلق صداقات لإيران على المستويين الإقليمي، العربي/الإسلامي، والعالمي.

إلا أن خاتمي كان له فهم مختلف للواقعين الإقليمي والدولي، وآثر أن يتوازن الموقف الإيراني بما لا يتناقض مع التزامات إيران تجاه مصالحها في المنطقة والعالم الإسلامي، أو يصعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها، وفضل استثمار الفرصة للتأكيد على أن إيران لم يعد يستهويها أفكار الدخول في محاور سياسية وعسكرية تناهض الحقائق القائمة على أرض الواقع الدولي "وأن إيران لا تنوي السباحة ضد موجات الواقع الإقليمي وعلاقات حسن الجوار، وهي في توجهها هذا صادقة وواضحة وصريحة".

لذلك فحينما سربت الدوائر الغربية أخبارًا مزعومة حول نشاط المخابرات الإيرانية في بناء تحالف مع العراق وسوريا لمواجهة التحالف الغربي ضد العراق، سارع الرئيس خاتمي وحكومته إلى تفنيد هذه الإدعاءات وتكذيبها،

وتوقفت لغة الهجوم على الوجود الغربي في الخليج تمامًا.

علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي تصاعدت فيه حدة المظاهرات ضد الحكومة الأردنية، مطالبة بالوقوف إلى جانب العراق، أرسلت إيران وفدًا لزيارة عمان. في نفس الوقت الذي أجلت فيه إيران موعدًا كان مقررًا لزيارة وفد سوري برئاسة رئيس الوزراء عبد السلام خدّام إلى طهران. وكل ذلك حتى تنفي إيران أي انطباع حول ذلك التحالف المزعوم.

4- العلاقات الإيرانية- المصرية:

في سياق الحديث عن العلاقات الإيرانية المصرية يمكن الحديث حول مجالين مختلفين لهذه العلاقة:

أ- على الصعيد السياسي:

ظلت العلاقات المصرية-الإيرانية مقطوعة سياسيًا ودبلوماسيًا منذ قيام الثورة في إيران، وطوال الحرب الإيرانية-العراقية، إلى ما بعد حرب الخليج الثانية، أي طوال الفترة من 1979م وحتى عام 1992م، وفي العام الأخير اتفق البلدان على إعادة قدر من التمثيل الدبلوماسي على مستوى مكتب رعاية المصالح، ومع تزايد أزمة المواجهة بين السلطات المصرية والجماعات الإسلامية المعارضة لها، اتهمت الحكومة المصرية إيران بمساعدة الإرهابيين في مصر، ورغم نفي إيران القاطع لهذه الاتهامات، ورغم محاولات سوريا التقريب بينهما، فقد ظلت العلاقة بين البلدين في حالة جمود عند المستوى التي وصلت إليه في عام 1992م، وفي حين كانت إيران تدعو مرارًا الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في مستوى العلاقة بين البلدين، وكانت توجه الدعوة رسميًا من خلال لقاءات وزيرًا خارجية البلدين على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، كانت مصر دائمًا ترفض هذه المبادرات، وتطالب إيران بتسوية بعض القضايا، وعلى رأسها عدم معارضة عملية السلام، والالتزلم بنبذ الإرهاب وعدم مساندته سواءً في مصر أو في دول الخليج أو في لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة وتسوية قضية الجزر الإماراتية، وبطبيعة الحال لا تعترف إيران بأنها تساند الجماعات المعارضة لا في مصر ولا في دول الخليج، ولا تعترف بأحقية الإمارات في الجزر ولا بحق أي طرف من خارج منطقة الخليج بالتدخل، وهي تعتبر الجماعات المسلحة في فلسطين ولبنان هي جماعات جهاد تمارس حقها الشرعي، وليست جماعات إرهابية.

وفيما يتعلق بعملية سلام الشرق الأوسط أعلنت إيران على لسان خاتمي أنها لا تتدخل فيها، لكنها تحتفظ بحقها

في إبداء رأيها، باعتبارها إحدى دول المنطقة.

والملاحظ منذ تولي الرئيس خاتمي الحكم في إيران، أن البلدين عازمان على تطوير العلاقات السياسية. خاصة وأن رؤية حكومة خاتمي فيما يتعلق بترتيبات الأمن في المنطقة قد تجاوزت الرؤية الإيرانية التقليدية التي ترى أن أمن الخليج مسؤولية أطرافه المباشرين، بما يعنيه ذلك من استبعاد لدور مصر بوصفها أكبر دولة عربية، إلى تصور جديد يقوم على فكرة الأمن الإقليمي الشامل، والذي تقع مسئولية خلقه وإنشاء مؤسساته على عاتق أربعة دول هي: إيران والسعودية ومصر وسوريا.

ب- على صعيد العلاقات الاقتصادية: رغم توتر العلاقات السياسية على النحو السابق، فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تنقطع أبدًا، حتى بعد قيام الثورة الإسلامية وقطع العلاقات السياسية عام 1979م، فقد ظل البترول الإيراني يتدفق عبر خط سوميد السويس –الإسكندرية، كما ظلت الاستثمارات الإيرانية في مصر والتي تبلغ 700 مليون دولار، فضلاً عن أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 30 مليون دولار، أهمها بنك مصر إيران ومصانع النسيج في السويس.

ومنذ تولي الرئيس خاتمي الحكم، نشطت العلاقة الاقتصادية بين مصر وإيران، كشف البلدان من البعثات الاقتصادية التي تمثل الغرف التجارية ووزرات الاقتصاد والتجارة ورجال الأعمال في البلدين، وتمت دراسة العديد من المشروعات التي تهدف إلى أن تكون إيران معبرًا للصادرات المصرية إلى وسط آسيا، وأن تكون مصر معبرًا للصادرات الإيرانية إلى أسواق أفريقيا.

أنظمة الصواريخ الإيرانية:

المدلولات الاستراتيجية/ العسكرية في منظمة الشرق الأوسط.

من الواضح أنه، إلى جانب ما تتمتع به إيران من مزايا الموقع الاستراتيجي والثروات الاقتصادية والبشرية، تسعى إيران إلى امتلاك أسباب القوة العسكرية لتحقيق "الردع" ضد كل من يتربص بها.

كانت إيران تعتمد على الغرب كمصدر رئيسي للسلاح حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979م، بعدها انقطع الإمداد العسكري الغربي، في الوقت الذي شنت فيه العراق حربًا ضدها، دامت ثماني سنوات، وخلال تلك الحرب، عانت إيران من الآثار المدمرة للصواريخ العراقية، ومن نضوب مصادر التسليح، ولم يكن أمامها سوى الاعتماد على نفسها في تطوير التقنية العسكرية، وامتلاك الأسلحة المتقدمة، وقد

استطاعت امتلاك أنظمة صواريخ "سكاي-سي"، بالتعاون مع كوريا الشمالية، وهي الأكثر تطورًا والأبعد مدى لدى الجيش الإيراني كحتى عام 1997م، ولم يؤدي ذلك إلى إثارة الولايات المتحدة أو إسرائيل، لأن الصواريخ الإيرانية وقتها كانت موجهة ضد العراق، وكذا لأن صواريخ "سكاي-سي" لا يتجاوز مداها 600 كم، الأمر الذي يعني أنها لن تهدد إسرائيل.

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية بموجب اتفاقية وقف إطلاق إطلاق النار عام 1988م، وفي إطار تخطيط الحكومة الإيرانية للنهوض بالدولة، وإعادة بناء قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وجهت إيران جانبًا كبيرًا من مواردها الاقتصادية لخدمة تطوير قدراتها العسكرية في كافة القطاعات، مستغلة التطورات التي لحقت بالاتحاد السوفييتي، والظروف الاقتصادية التي مرت بها روسيا ودول الاتحاد السوفيتي المستقلة، وأيضًا أجواء الاختلاف البادية على العلاقات الأمريكية بكل من الصين وكوريا الشمالية، مع العمل باطراد على بناء الكوارد الذاتية، عسكرية ومدينة، بما يضمن لها تحقيق القدر المناسب من التطور التقني اللازم اللإفلات من التبعية في المجال العسكري.

وقد مارست كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ضغوطًا شديدة على المصادر الرئيسية الداعمة لإيران في المجالات العسكرية، وفي حين تمكنت من وقف جميع أشكال التعاون بين إيران وأوكرانيا، وعرقلت الكثير من الصفقات التي أبرمت بين إيران والصين، وأحكمت الرقابة على الصادرات الكورية إلى إيران، لكن التعاون بين إيران وروسيا تجاوز كافة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، واستطاعت إيران، خلال عشر سنوات 1988م-1998م، أن تطور قدراتها الدفاعية التقليدية على نحو مذهل، وبالنظر إلى ميزانية القوات العسكرية الإيرانية، والتي لا تتعدى كثيرًا الميزانية العسكرية لأي دولة خليجية، السعودية على سبيل المثال[58]، يمكن القول أن الموارد المحلية-المادية والعلمية والتكنولوجية- قد أسهمت بالحيز الأكبر في هذا التطور.

الصاروخ الإيراني (شهاب -3):

التجربة وردود الفعل:

كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية تعلم أن إيران تقوم بتطوير أنظمتها الصاروخية، وكانت تقديراتها تؤكد أن ذلك لن يحدث قبل عام 1999م، وعلى هذا فقد كانت الجهود

السياسية المكثفة التي نشطت بها أجهزة خاصة في وزارات الدفاع والخارجية، الأمريكية والإسرائيلية، بهدف منع وصول إيران إلى هذا الهدف[59] وفي صبيحة يوم الأربعاء 22 يوليو 1998م، فوجئت الدولتان بقيام إيران بتجربة ناجحة لإطلاق صاروخها البعيد المدى "شهاب-3"[60].

قالت إيران أن هذا الصاروخ إيراني 100% وإنه ينضم إلى القوات الإيرانية ضمن آليات الدفاع عن الأمن القومي الإيراني، وأنه لا يوجد أي مبرر لإثارة مخاوف الدول المجاورة، خاصة دول الخليج، كما أكدت أنه "ضد أعداء الأمة الإسلامية"[61].

في الولايات المتحدة الأمريكية، قامت حملة سياسية وإعلامية ضد إيران، فالرئيس الأمريكي بل كلينتون وصف التطور الصاروخي الإيراني بأنه "يمثل خطرًا على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط"، وفي الكونجرس، اجتمعت لجنتي العلاقات الخارجية والدفاع وطالبت باتخاذ إجراءات حاسمة "لتأديب إيران"، وفي ذات الاجتماع قال نائب وزير الدفاع أنه ليس متأكدًا مما إذا كانت الدفاع العسكري لدى القوات الأمريكية العاملة في الخليج "قادرة على التصدي للصاروخ الإيراني فائق السرعة"[62].

وفي إسرائيل، صعد الإعلام الإسرائيلي من حدة الهجوم على إيران، والمبالغة في تقدير خطورة الصاروخ الإيراني على "أمن إسرائيل"، وحاول رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو التقليل من رد الفعل ذلك، حيث أن إسرائيل كانت تعلم مسبقًا بالمخططات الإيرانية[63]، وقال أن إسرائيل تملك الوسائل الدفاعية الكفيلة بحماية نفسها.

تلي ذلك تنشيط مكثف للضغوط على روسيا لمنع المزيد من التعاون مع إيران، حيث قام وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين بزيارة إلى موسكو في أغسطس 1998م، وأدت مباحثاته إلى قيام الحكومة الروسية بتوقيع عقوبات اقتصادية على 9 شركات روسية بتهمة التعاون التكنولوجي مع إيران.

وخلال شهر أكتوبر 1998م، أعلن بنيامين نتانياهو أن المعلومات المتوفرة لدى إسرائيل، تفيد بأن التطوير الإيراني لنظم الطواريخ لا يقف عند حد "شهاب-3" وأن تطويرات أخرى تجري في مجال الصواريخ الباليستية والرؤوس الحربية غير التقليدية، وهدد بأن إسرائيل لن تسكت على ذلك وأنها سوف تلجأ إلى توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت الخاصة بالمجالات العسكرية[64].

وخلال جولته في دول الخليج منتصف أكتوبر 1998م، وفي سياق الضغوط الأمريكية على دول الخليج لحشدها ضد إيران، طالب كوهين حكومات دول الخليج، خاصة الكويت والسعودية والإمارات، بالاعتماد على الولايات المتحدة في بناء حوائط صواريخ متطورة لمواجهة الخطر الإيراني والعراقي.

دول الاتحاد الأوربي لم تبد أي قلق من جانبها تجاه الصواريخ الإيرانية، وأعلنت باكستان أنه من حق إيران أن تطور قدراتها العسكرية على النحو الذي تراه مناسبًا، كما رفضت دول الخليج أن يكون الصاروخ الإيراني مصدر خطر عليها، من ذلك تصريحات وزير الخارجية الكويتي والتي قال فيها "إن الكويت ليست قلقة من التجربة الصاروخية الإيرانية"[65] كما رفضت كل دول الخليج مساعي الولايات المتحدة لبناء دفاعات صاروخية على أرضها بحجة مقابلة الخطر الإيراني.

وفي باكستان، أعلن جوهر أيوب خان وزير الخارجية، تأييد بلاده للتطور العسكري الإيراني، وخاصة صاروخها الجديد، وقال "إن إيران لها كل الحق في اتخاذ الخطوات الكفيلة بدعم وتقوية دفاعاتها"[66].

الدلالات الحقيقية للصاروخ الإيراني:

أولاً: فيما يتعلق بالأمن القومي الإيراني، أصبحت إيران –بدون شك– تمتلك قدرات دفاعية تصل إلى حد القدرة على الردع،الأمر الذي يعني عدم تكرار سيناريوهات الضربة العسكرية ضد إيران والتي كانت تعلنها الولايات المتحدة وإسرائيل من قبل.

ثانيًا: على مستوى التوازن الاستراتيجي الإقليمي، ومع التسليم بأن "شهاب –3" لم يحدث انقلابًا استراتيجيًا عسكريًا إقليميًا لكن الحاصل هو أن هذا الصاروخ، بدخوله الخدمة في القوات الإيرانية، قد تتحقق لإيران بالفعل التوازن الاستراتيجي العسكري مع قوى الصراع في المستوى الإقليمي.

ثالثًا: يبقى المستوى التقني، وهم الأهم، إذ يأتي على رأس مدلولات التجربة الصاروخية الإيرانية، أن إيران "أنتجت" صاروخًا ولم "تستورد" صفقة صواريخ وهو ما يعني:

1– أن إيران –في ضوء ما تسمح به ميزانيتها الاقتصادية– قادرة على إنتاج ونشر العدد الذي تريد وقتما تشاء من هذا الصاروخ المتطور، وما يرتبط بذلك من قدرات تكنولوجية وكوادر عسكرية مهيئة

علميًا ومهنيًا، ودون الارتباط بالخبرة الخارجية.

2- أن الحديث عن قدرة تكنولوجية في مجال ما، يعني أننا إزاء قدرة متحركة، وبالنسبة للصاروخ "شهاب-3"، هناك ثلاث مجالات لحركة التطور التكنولوجي: مدى الصاروخ، ودقة إصابته للأهداف، والطاقة التدميرية للرأس الحربي (كمًا ونوعًا) وقد أعلنت إيران أنها بصدد إنتاج صاروخ جديد، يحمل اسم "شهاب-4"، يصل مداه إلى 3600 كم، الأمر الذي يعني حدوث انقلاب حقيقي في الموازين الاستراتيجية -العسكرية والسياسية- في النظام الإقليمي.

الجوار الشرقي لإيران:

أزمة سيطرة الطالبان والعلاقات الإيرانية/الباكستانية:

ظلت الفصائل والميليشات الأفغانية تقاتل ضد الاحتلال العسكري السوفيتي لأفغانستان منذ عام 1979م، وحتى عام 1987م، وذلك تحت اسم الجهاد الذي تجند له آلافًا من المتطوعين من مختلف العالم الإسلامي، ولظروف التوازن الاستراتيجي الدولي في ذلك الوقت، وفي سياق سياسة الاحتواء المرفوعة في وجه التغلغل الشيوعي السوفيتي، قادت الولايات المتحدة تجنيد وتسليح وتدريب "المجاهدين" ودفعهم إلى مقاومة الاحتلال، من خلال باكستان وعبر مدينة "بيشاور" الحدودية.

وبعد جلاء القوات السوفيتية، تشكلت حكومة أفغانية برئاسة الزعيم الطاجيكي برهان الدين رباني، إلا أن هذه الحكومة واجهت معارضة كانت جاهزة التسليح، خبيرة بدروب الحرب، وعانت أفغانستان من حرب جديدة، بين فصائل "المجاهدين" في صراع قاس على السلطة، هذا الصراع الذي نشأ صراعًا محليًا وكانت السلطة محوره حتى عام 1992م، بدأ في الارتباط بعوامل تغذية من الخارج، فكان هناك محورين رئيسيين للصراع[67]:

الأول: محور حكومة الرئيس برهان الدين رباني وقواته بقيادة أحمد شاه مسعود، وكان يتلقى الدعم من الاتحاد السوفييتي ثم روسيا والهند.

المحور الثاني: قوات الزعيم البشتوني قلب الدين حكمتيار، وحليفة الأوزبكي عبد الرشيد دوستم، وقد رأت الولايات المتحدة وقتها أن حكمتيار هو أفضل من يحقق مصالحها، التي تمثلت آنذاك في تطويق الاتحاد السوفيتي، فقدمت له الدعم عبر باكستان.

واستمر الصراع بين المحورين حتى عام 1994، وكان الموقف يميل بشدة لصالح تحالف حكمتيار، لكنه لم يكن قد سيطر تمامًا على كل أفغانستان، في حين كان كلا

المحورين قد أنهك تمامًا، وبدأ أن فرص إنهاء الصراع قد أصبحت موارتية. إلا أن بعض العوامل المحلية والإقليمية والدولية قد استجدت، مما أدى إلى حدوث اختلاف في المصالح، وانقلاب في نمط التحالفات[68]، وضاعت فرص إنهاء الحرب، وتجددت مجالات إذكاء الصراع:

1- على المستوى المحلي في أفغانستان، نجد أن تحالف حكميتار، الذي فضلته الولايات المتحدة، وساندته حتى قارب على السيطرة الكاملة، انتهى به الأمر إلى أن رفض حكمتيار أن يخضع لسيطرة الولايات المتحدة وباكستان، وتجلي ذلك في رفضه المباشر إغلاق مراكز تدريب الأفغان العرب في شرق البلاد.

2- على المستوى الإقليمي حدثت تغيرات، جعلت للسلطة في أفغانستان مدلولات وأبعاد أوسع من حيز أفغانستان، وأبعد من مجرد أطماع في منصب في حكومة وذلك بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي، وسعي الولايات المتحدة إلى حصار النفوذ الروسي في المنطقة، وتطوين إيران من ناحية الشرق، ومنع تجارة المخدرات، التي تعتبر أفغانستان أكبر الدول المصدرة لها.

لكن الحليف القائم، قلب الدين حكميتار تمرد على الولايات المتحدة، وسعى إلى الاستقلال عن باكستان ومصالحها، كما أن أيًا من الفصائل الأخرى لن يكون مناسبًا، أما لأنه ليس مستعدًا لمحالفة الولايات المتحدة، أو لأنه لن يكون قادرًا على إحكام السيطرة على أفغانستان، وعلى ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان في إعداد كوادر جديدة قوامها طلبة وأساتذة أفغان، وبعض المقاتلين من قدامي "المجاهدين"، لتكون ركيزة لفصيل جديد دخل إلى حلبة الصراع بقوة منذ أواخر عام 1994م، وهو ما سُمى بـ"حركة طالبان".

وخلال الفترة من 1994م وحتى 1997م، حققت قوات جماعة الطالبان انتصارات متتالية، وتحالفت معها قوات القائد الطاجيكي عبد المالك بهلواني (استطاع تحالف المعارضة أن يستقطبه بعد ذلك) ضد التحالف المعارض لها، والذي ضم كافة الفصائل السابقة الذكر برئاسة برهان الدين رباني، فضلاً عن حزب الوحدة الشيعي المتمركز في مدينة باميان، والذي تدعمه إيران.

وأرادت الولايات المتحدة وباكستان إيقاف تمدد سيطرة الطالبان المستمر، خشية أن يتكرر سيناريو التمرد، مثل موقف حكمتيار، وبسبب الفهم المتطرف للشريعة الإسلامية

الذي تطرحه طالبان، والذي أبدت كافة القوى الإسلامية رفضه والتخوف من مستقبل أفغانستان في ظله، الأمر الذي أدى إلى تراجع سيطرة الطالبان لصالح قوى المعارضة وذلك أواخر عام 1996م.

في هذه الفترة تطورت الأمور في المنطقة، حيث بدأ الصراع المحموم بين الدول على خطوط الأنابيب التي ستنقل بترول وغاز منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت هناك أربعة بدائل أساسية.

الأول: نقل البترول في خط أبيب إلى البحر الأسود عبر روسيا، وهذا البديل أثار مخاوف الشركات الغربية التي تخشى أن تقع مصالحها تحت رحمة روسيا.

الثاني: نقل البترول إلى البحر المتوسط من خلال خطيّ أنابيب إذربيجان فتركيا إلى البحر المتوسط وإيران فتركيا إلى البحر المتوسط، وهذا البديل عالي التكلفة بدرجة تجعله غير اقتصادي.

الثالث: نقل البترول إلى الخليج الفارسي وبحر العرب عبر الأراضي الإيرانية، وهذا البديل هو الأفضل من النواحي الاقتصادية، حيث أنه أولاً أقصر المسافات، وثانيًا لا تعرقه مشكلات جغرافية طبيعية ترفع تكاليف مد خطوطه، وثالثًا تملك إيران ميزة المبادلة بما أنها دولة نفطية، بمعنى أنها تستطيع تسليم كميات البترول عند الموانئ بمجرد البدء في ضخها في الشمال، ورغم تفضيل شركات البترول الأمريكية لهذا البديل، إلا أن الموقف السياسي للولايات المتحدة من إيران جعلها تعارض هذا المشروع، وتفضل عليه مشروعًا آخر، أكثر تكلفة وأقل ميزة من النواحي الاقتصادية، وأعلى تكلفة من الناحية السياسية.

الرابع: نقل البترول إلى بحر العرب عبر خط أنابيب يمر بأفغانستان ثم باكستان إلى ميناء كراتشي، ورغم طول الخط والظروف الجغرافية الصعبة التي يمر بها، إلا أن الولايات المتحدة تفضل هذا البديل، كما أنه يُمثل مصدر دخل كبير للاقتصاد الباكستاني.

إلا أن هذا البديل يتطلب أن يكون في أفغانستان حكومة مركزية مسيطرة، وبطبيعة الحال، أن تكون هذه الحكومة مرتبطة بالولايات المتحدة وباكستان، ولأن الأمر أصبح عاجلاً، حيث بدأت شركات البترول الروسية والفرنسية والإيرانية أعمال التنقيب عن واستخراج البترول، فقد سارع البلدان إلى تعزيز قوة الطالبان، وتزويدها بالطائرات والصواريخ والتشكيلات القتالية الباكستانية في بعض الأحيان، والخبرة المدنية اللازمة لإدارة البلاد بعد السيطرة عليها وفي أقل من عام ونصف، استطاعت قوات الطالبان أن تسيطر على معظم

الأراضي الأفغانية، خاصة المدن الاستراتيجية، وركائز المعارضة الأساسية.

إيران والتطورات الأفغانية في ظل حكومة الرئيس خاتمي:

يتضح مما سبق أن استقرار السلطة في أفغانستان يتناقض مع الطموح الإيراني إلى احتكار خطوط نقل البترول، لكن ذلك ليس كل الحقيقة، فإيران تعاني من الصراع الدائر إلى الشرق منها حيث تتحمل عبء مليون ومائتي ألف لاجيء أفغاني لديها، كما أن عليها توفير الحماية لعشرات الآلاف من الشيعة في أفغانستان، وهي ترغب في أن يستقر الأمر في أفغانستان لأنها تعتبر الجسر الذي يربط إيران بدول آسيا الوسطى الإسلامية، خاصة طاجيكستان، ولذلك؛ باستثناء حزب الوحدة الشيعي، لم تعمل إيران على دعم أي من الفصائل المتصارعة، وقد بذلت حكومة الرئيس رفسنجاني السابقة الكثير من جهود الوساطة ومحاولات التوفيق بين القوى المتصارعة، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة، وكانت تهدف دائمًا إلى إيجاد صيغة للحكم تضمن تمثيلاً عادلاً لكافة الأعراق والقوى السياسية، من خلال حكومة ائتلافية، غير أن تحالف حكمتيار، ثم الطالبان بعد ذلك، كانت دائمًا تفسد تلك الجهود بإصرارها على الانفراد بالسلطة، وفي كل الأحوال كانت الحكومة الإيرانية تضمن لحزب الوحدة الشيعي المتمركز في مدينة "باميان" التوازن في الصراع القائم وعدم التعرض له من قبل الفصائل الأخرى، وذلك حتى منتصف عام 1998م.

1- طالبان والعداء المباشر لإيران:

أ- في الأسبوع الأول من شهر أغسطس 1998م، تمكنت قوات الطالبان من السيطرة علة مدينة مزار الشريف، معقل تحالف المعارضة، وقامت باعتقال أربعين إيرانيًا، كان الظن وقتها أن من بين المعتقلين تسعة دبلوماسيين وصحفيين، تبين بعد ذلك أن الدبلوماسيين قد قتلوا على أيدي هذه القوات، كما تأكد قيام حركة طالبان بقتل واعتقال آلاف من الشيعة المقيمين في المدينة، أكد ذلك تحقيق أجرته الأمم المتحدة، فيما وصف بأنه جريمة إنسانية وتجاوز للقوانين والأعراف الدولية، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا يدين هذه الجريمة.

ب- خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 1998م، ورغم أجواء التوتر التي تخيم على العلاقات بين إيران وكلاً من طالبان وباكستان، قامت حركة طالبان بالسيطرة على مدينة "باميان"، معقل حزب الوحدة الشيعي.

2- رد الفعل الإيراني:

اعتبرت إيران أن قتل الدبلوماسيين هو تجاوز لهيبة الدولة، وأن عمليات قتل الشيعة، ورفض تمثيل كافة القوى السياسية في حكومة طالبان وإعلانها العداء لإيران، كل ذلك يخوّل لإيران القيام بتوجيه ضربة عسكرية، وفق الفصل السابع والبند 51 من ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار أن هذا دفاع مشروع عن النفس، وعلى ذلك قامت القوات الإيرانية بحشد حوالي 200 ألف مقاتل من تشكيلات الحرس الثوري والقوات البرية وسلاح الطيران، وذلك على طول الحدود الإيرانية الشرقية المشتركة مع أفغانستان، وأمام ذلك، وجهت حركة طالبان الفرقة الرئيسية لديها، والبالغ عددها 25 ألف مقاتل، ونشرت عددًا من صواريخ سكود على الحدود مهددة بضرب المدن الإيرانية الشرقية.

3- خاتمي والمأزق الحرج:

وجد خاتمي نفسه بين خيارات صعبة:

أولاً: تزايدت الضغوط الداخلية من جانب المحافظين ضده، إذ يتحمل خاتمي المسئولية المباشرة عن سقوط مدينة باميان الهامة بالنسبة لحزب الوحدة الشيعي وبالنسبة لإيران، وذلك لأن مساندة إيران لحزب الوحدة تراجعت بفعل سياسات خاتمي الخارجية، والتي عرضت إيران للخديعة من باكستان إثر واتفاق إيراني باكستاني على السماح لطالبان بالسيطرة مقابل ضمان باكستان أن تقوم طالبان بتشكيل حكومة ائتلافية تستوعب كافة القوى السياسية، بما فيها الشيعة، وهذا ما لم يحدث.

كذلك الثورة العارمة التي اجتاحت الشارع الإيراني عقب الإعلان عن مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف، ومطالبة الجماهير بالقصاص من القتلة.

وهذا يفرض على الحكومة ضرورة اتخاذ إجراء عسكري من شأنه إعادة تصحيح الأوضاع.

ثانيًا: أن الإجراء العسكري سيكون شديد التكلفة بالنسبة لإيران، فالضربات الصاروخية لن تغير من خريطة الوضع السياسي الجديد في أفغانستان، والدخول في حرب بالقوات البرية سيجر إيران إلى حلقة جديدة من الحرب طويلة المدى، خاصة وأن باكستان والولايات المتحدة لن تتركا طالبان تواجه مصيرها بمفردها، والولايات المتحدة ترغب في أضعاف إيران من خلال جرها إلى الانكفاء شرقًا في حرب ستؤدي إلى انكماش السياسة الخارجية والبرامج الاقتصادية الإيرانية، وفي كل الأحوال، تفقد إيران مصداقيتها ودورها في المنطقة وفي العالم الإسلامي الذي تترأس الدورة الحالية لمؤتمره.

4- تغليب الخيار السياسي:

استطاعت الحكومة الإيرانية إقناع المحافظين وامتصاص الثورة الجماهيرية، وأوقفت التصعيد العسكري عند مستوى المناورات الضخمة على الحدود، مع الإعلان دائمًا عن أن الخيار العسكري سيظل قائمًا، وعلى المستوى السياسي تحركت إيران كالآتي:

1- طالبت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتدخل والقيام بدور فعال لتسوية الأزمة وفق المطالب الإيرانية التي تمثلت في:

أ- القبض على مرتكبي جريمة قتل الدبلوماسيين، وتسليمهم للمحاكمة في إيران[69].

ب- تسليم الإيرانيين المعتقلين لدى طالبان.

ج- التوقف عن الانتهاكات التي تقوم بها الحركة ضد حقوق الإنسان في أفغانستان، خاصة عمليات الإبادة التي يتعرض لها الشيعة هناك.

د- تشكيل حكومة ائتلافية تستوعب كل القوى السياسية في أفغانستان.

وقد قامت الأمم المتحدة بجهود كثيرة في هذا الصدد، منها إيفاد الأخضر الإبراهيمي مبعوثًا خاصًا إلى كل من طالبان وباكستان وإيران، كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من كل من باكستان والعربية السعودية والإمارات العربية، بوصفها الدول الوحيدة التي اعترفت بحكومة طالبان، أن تتوسط لدى الحركة لوقف الاعتداءات على المدنيين خاصةً الشيعة.

2- اتهمت إيران كلاً من الولايات المتحدة وباكستان بمساندة الحركة، ذات الأفكار المتطرفة وغير المقبولة من كافة دول المنطقة، وذلك بهدف إيجاد بؤرة توتر دائمة على حدود إيران الشرقية، وحذرت من خطورة هذه الأفكار على سمعة الإسلام، التي تسعى الولايات المتحدة إلى تشويه سمعته[70].

3- العمل على التنسيق مع التحالف الذي يسعى إلى مقاومة سيطرة طالبان، والذي يدعم تحالف المعارضة، وهذا التحالف يتضمن: روسيا وطاجيكستان وقرخيزستان أوزباكستان وقازاقستان[71].

وبالفعل تلقت قوى المعارضة دعمًا كبيرًا من تلك الدول، الأمر الذي مكن قواتها بقيادة أحمد شاه مسعود من تحقيق انتصارات مهمة

على قوات حركة الطالبان، والسيطرة على عدة مناطق استراتيجية إلى الشمال من أفغانستان، وقد أدت مساعي إيران السياسية إلى عزل جماعة الطالبان نسبيًا، حيث أعلنت باكستان أنها لن تتدخل لمساندة طالبان إذا تعرضت لهجوم إيراني، كما قامت السعودية بسحب بعثتها الدبلوماسية لدى طالبان، وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي لطالبان لديها، وإذا كانت إيران قد آثرت إتباع سياسة ضبط النفس، وعملت على تفادي التورط في عمل عسكري في هذه الظروف الخطرة، فإنه من المؤكد أم مستقبل العلاقة بين إيران وجوارها الشرقي مرهون بالتوازنات العسكرية بين طالبان وقوى المعارضة، وبالتوازنات السياسية بين الأطراف الخارجية، ذات الصلة بالصراع القائم في أفغانستان.

(ثالثًا): السياسات الإيرانية في النظام الدولي:

إن الاقتراب من معالجة التفاعلات ظالإيرانية مع القوى الكبرى في النظام الدولي تستدعي إلى الذهن ثلاث مراحل رئيسية مرت بها تلك التفاعلات، المرحلة الأولى ارتبطت بقيام وتأسيس الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، ثم قيام الحرب العراقية الإيرانية واستمرارها حتى عام 1988م، واتسمت هذه المرحلة بالعداء الشديد، والمتبادل، بين إيران في ضوء مبادئها الجديدة وتصوراتها حول النظام الدولي وسياسات القوى الكبرى فيه، وبين تلك القوى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين، وموقف إيران من الصراع العربي الإسرائيلي، كذلك تأجج العداء بين إيران والاتحاد السوفيتي بسبب مشاركة إيران في دعم المقاومة الأفغانية للغزو السوفيتي، وعلى ذلك، فقد ظلت إيران طوال هذه الفترة تعاني من عزلة دولية شبه كاملة.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تتجلى بدايتها منذ عام 1992م، حيث ارتبط التغير في مواقف القوى الكبرى تجاه إيران بالشكل الذي اتخذته السياسة الإيرانية تجاه أحداث الخليج الثانية، بالإضافة إلى النهاية الدراماتيكية للاتحاد السوفيتي، وتبدل أنماط التفاعل بين إيران والمنطقة المجاورة لها من الشمال، في إطار نمط العلاقات التي استجدت بين إيران وروسيا الاتحادية، كل تلك المتغيرات الإقليمية والعالمية جاءت بالتوازي مع متغيرات هامة على الصعيد الداخلي في إيران، إذ بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م، بدأت في إيران مسيرة طويلة وعميقة استهدفت إعادة بناء الدولة من خلال عدة برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، فكانت خطتا الإصلاح

الأولى والثانية (1989م- 1997م) الأمر الذي أدى إلى انفتاح إيران على الاقتصاد العالمي، وكثرة المشروعات الكبرى مع تخطيط قنوات الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم مثلت إيران مجالاً استثماريًا أغرى رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية، واستطاعت بذلك أن تكسر جدار العزلة تدريجيًا مع كلاً من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، ولم يتبقى سوى الولايات المتحدة التي ظلت تحارب ضد اندماج إيران في النظام الدولي، وضد تطور علاقاتها مع الدول الأخرى، بكل الوسائل.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي بدأت مع تولي الرئيس خاتمي مقاليد السلطة في إيران، وهي مرحلة تتميز بسمتين، الأولى: هي أن إيران قد تجاوزت مجرد الرغبة في إقامة علاقات مع دولة أو دولاً كبرى في النظام الدولي، إلى مستوى أكبر، حيث أصبحت إيران دولة ذات قدرات كبيرة يتكامل فيها الجغرافي والسياسي والاقتصادي والعسكري، بحيث تدخل إيران مرح التفاعلات الدولية ولها فدر من القوة والهيبة يفتح لها آفاق القدرة على المناورة السياسية.

والثانية: هي أن المشكلات الآن تتركز في العلاقات الإيرانية الأمريكية، دون أن تملك الولايات المتحدة قدرة كبيرة على التأثير في سياسات الدول الكبرى الأخرى تجاه إيران، كما كانت تفعل قبل ذلك، ومن هنا يأتي التركيز على العلاقات الإيرانية الأمريكية بالدرجة الأولى.

[1] العلاقات الإيرانية الأمريكية: بالنسبة للولايات المتحدة:

منذ أن أعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية في إيران، والولايات المتحدة تلح في طلب إقامة حوار رسمي مع إيران، تمهيدًا لإقامة علاقات سياسية كاملة، بعد مناقشة القضايا العالقة بين البلدين، والواقع أن هناك دوافع أمريكية قوية لهذا الطلب، يلخصها زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق وصاحب الكتابات المتخصصة في منطقة وسط آسيا والاتحاد السوفيتي، بقوله: إن الأمريكيين يؤمنون بأن هناك مصالح أساسية مشتركة بين البلدين، خاصةً في المنطقة الواقعة شمال إيران مباشرةً، وأن انتخاب الرئيس خاتمي ودعوته للحوار، وراء تحسين أجواء العلاقة بين البلدين[72]. وهو يقصد بترول القوقاز الذي سيكون بمثابة المخزون الاستراتيجي الجديد في معادلة القوة والأمن على المسرح الدولي خلال القرن القادم.

وإذا كانت الضغوط الاقتصادية من جانب المؤسسات الأمريكية العاملة في مجالات النفط تدفع الولايات المتحدة نحو ضرورة إعادة العلاقات مع إيران، فإن التفاهم الإيراني الروسي حول تنظيم واستخراج

النفط في بحر قزوين وحقول القوقاز، وكذلك دخول أوروبا بثقل كبير عبر شركاتها المختلفة في الاستثمارات البترولية الإيرانية جنوبًا في الخليج وشمالاً عند بحر قزوين، أدى إلى ضرورة الإسراع في إقامة هذه العلاقات.

وإذا كانت الولايات المتحدة راغبة فعلاً في إعادة العلاقات مع إيران، إلا أنها أيضًا ترغب في أن تسوى بعض القضايا العالقة بين البلدين، خاصة موقف إيران من الصراع العربي الإسرائيلي، والتسلح الإيراني، لذلك فإننا نلاحظ من خلال تصريحات المسئولين الأمريكيين، أن هناك مسارين لتلك التصريحات.

الأول: إعلان العداء والاتهام بممارسة الإرهاب والتشديد على أولوية بقاء الخطر المفروض على التعامل مع إيران، وفي هذا السياق، فإن التقرير السنوي الذي تصدره الخارجية الأمريكية في أول مايو 1998م، جاء مماثلاً للتقارير السابقة، حيث كررت الولايات المتحدة اتهامها لإيران بممارسة الإرهاب، ورغم ما صرح به كبار المسئولين الأمريكيين، خاصة كلنتون، حول الديمقراطية التي بدت ظاهرة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، إلا أن التقرير جاء فيه أن "السياسات الإيرانية لم تتحسن فيما يتعلق بمساندة الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان"[73]. وقد هاجمت إيران هذا التقرير بشدة، وقالت وكالة الأنباء الإيرانية إن هذا التقرير "يعزز جدار الحذر بين البلدين"[74]. وفي تصريح له أعلن جيمس فولي، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، أنه لا يمكن تطبيع العلاقات بين العالم وبين دولة ترعي الإرهاب مثل إيران. وخلال زيارته للسعودية، أكد آل جور نائب الرئيس الأمريكي، أن بلاده ملتزمة بأمن الخليج وقال "إن إيران دولة ترعي الإرهاب، ومساعيها لتحسين العلاقات مع دول الخليج بدعوى توجهات جديدة، ما هي إلا مساعي للسيطرة الإقليمية"[75]. وفي نفس الوقت واصلت الولايات المتحدة مساعيها لحرمان إيران من التكنولوجيا الحديثة، وبصفة خاصة التكنولوجيا العسكرية، وذلك من خلال الضغط المكثف على روسيا والصين، وعملت على ترويج وإثارة المخاوف لدى دول الخليج، بهدف عرقلة عمليات إعادة العلاقات وتطوير التعاون بين إيران ودول الخليج، فضلاً عن الجهود الأمريكية لخلق بؤرة توتر شرقي إيران، من خلال جماعة طالبان الأفغانية.

المسار الثاني: إبداء حسن النية، وتجديد دعوى الحوار وإعادة العلاقات السياسية، وفي هذا السياق، وفي خطاب لها أمام الجمعية الأسيوية في نيويورك، قالت مادلين

أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية "إن الولايات المتحدة تحترم تمامًا سيادة إيران، وتتفهم وتحترم رغبتها القوية في الحفاظ على استقلالها، والولايات المتحدة لا تسعى للإضرار بهذه السيادة"، وفي نفس الحديث، أعربت أولبريت عن استعداد الولايات المتحدة لـ"إستكشاف سبل أخرى لبناء الثقة المتبادلة، وتفادي أوجه سوء الفهم، ويجب على الجمهورية الإسلامية أن تدرس خطوات موازية[76] وقالت أولبرايت إن العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران ستستمر، ما لم تؤكد إيران عمليًا تخليها عن ممارسة الإرهاب.

مارتن إنديك، مساعد وزير الخارجية، صرح بالقول: "إن حكومة الرئيس خاتمي حققت تقدمًا ملموسًا، لكنها تحتاج إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتبديد القلق الأمريكي بشأن الإرهاب، وسياستها بشأن الأسلحة"[77].

الرئيس الأمريكي بل كلينون استخدم "حق الاعتراض" لإحباط مشروع قانون تقدم به الكونجرس لفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تبيع لإيران تكنولوجيا صواريخ، وجاء في بيان مرفق بالمشروع المرفوض أن: "هذا المشروع سيعيق مصالحنا القومية، ويزيد صعوبة بلوغ أهدافنا، لذلك أستخدم حق الاعتراض لإحباط هذا المشروع"[78].

ولدى مغادرته الكويت متوجهًا إلى السعودية، صرح تيد ستيفنز، رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ، بأنه طالب حكومته بضرورة الإسراع بالحوار مع إيران، وأنه سوف يدعو واشنطون للسماح له بالاجتماع مع البرلمان الإيراني، وقال "إن الوقت حان للحوار مع طهران في ضوء الاتجاه الواضح في الخليج تجاه إيران"[79].

ورغم حملة التصعيد والتحذير الأمريكي من خطورة امتلاك إيران لصاروخ "شهاب-3"، إلا أن الرئيس كلينتون أكد على عدم تأثير التجربة الصاروخية الإيرانية على دعوة الولايات المتحدة إيران لإجراء حوار رسمي، وقال "إنني مستعد لبحث قضية التسليح الإيراني مع الرئيس خاتمي"[80].

بالنسبة للموقف الإيراني: استقبل المسئولون الإيرانيون التصريحات الأمريكية باستياء شديد، حيث وصفوا الاتهامات الأمريكية لإيران بمساندة الإرهاب بأنها محض افتراء، كما وصفوا دعوتها للحوار بأنها غير جادة وهدفها الأساسي استغلال الخلافات التي تبدو على السطح بين الإصلاحيين والمحافظين في النظام الإيراني ومحاولة زيادتها.

ناطق نوري، رئيس مجلس الشوري، استبعد أي تطبيع للعلاقات مع الولايات المتحدة "نظرًا لمنطق الولايات المتحدة المرفوض في التعامل" كما اتهم واشنطن بالسعي إلى "شق الصف المجتمع الإيراني"، كما نقلت صحيفة "طهران" عن نوري قوله "إن التصريحات الأخيرة التي أدلت بها أولبرايت ترمي إلى شن حرب نفسية ضد بلادنا"[81].

ومع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اتهام إيران بمساندة الإرهاب، يرى هاشمي رفسنجاني، الرئيس السابق، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، أن رغبة واشنطون في الحوار الرسمي غير صادقة، وقال إن تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة غير ممكن الحدوث نتيجة عدم توفر الأسس المقبولة لمثل ذلك التطبيع.

السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة، هادى نجاد حسينيان، هاجم السياسات الأمريكية تجاه الدول التي تختلف معها، وقال "بأخذ جميع التطورات الأخيرة في الاعتبار، فإننا نشترك في الرأي القائل بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، والتي تحركها مصالح قصيرة النظر، وتؤثر فيها دول وجماعات معينة، لها مصالح راسخة في تأييد العداء الأمريكي/الإيراني، هي سياسات لا تواكب التطورات في منطقتنا، وما زالت غافلة عن التغيير، لكننا ندرك أن هناك لهجة إيجابية ناشئة تدعو إلى تغيير في السياسة الأمريكية تجاه إيران، وهذه تحتاج إلى تأكيدها بالأفعال"[82]. وقال أيضًا: "إن الكثيرين من المسئولين الأمريكيين يميلون إلى النظر إلى إيران والمنطقة بعقلية الحرب الباردة، وهو ما يترتب عليه اتهامات لا أساس لها، ومخططات عقيمة"، وهاجم حسينيان قانون العقوبات الأمريكي على إيران وليبيا، وقال "إن هذا القانون يلحق الضرر بالشركات الأمريكية التي ما زالت محرومة من الاشتراك في مثل هذه المشروعات، كما أن القانون يساهم بدرجة أو بأخرى في عرقلة التنمية في إيران ومنطقة بحر قوزين"[83].

وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي رحب باللهجة الإيجابية للخطاب الأمريكي الجديد، الوارد في تصريحات أولبرت والرئيس كلنتون، لكنه طالب أن تقترن التصريحات الأمريكية بالأفعال "إن واشنطون تستطيع أن تختصر الطريق من خلال وقف الحظر المفروض على التعاون مع صناعة البترول الإيرانية، وتحديدًا فيما يتعلق

بعمليات نقل بترول بحر قزوين إلى المياه الدولية عبر الأراضي الإيرانية"[84] وبالنظر إلى موقف كلا البلدين من قضية إعادة العلاقات بينهما، يمكن استخلاص ما يلي:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

1- ضرورة التغيير: بعد أن فشلت في تأكيد الصفة الإرهابية للوجه الإيراني، ولم تتمكن من تحقيق أهدافها الرامية إلى أحكام طوق العزلة المفروض على إيران، والذي انهار بسبب تجاوز دول كبرى مهمة له، مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين واليابان، وفي ضوء تزايد أهمية إيران كفاعل دولي مؤثر في أكثر من منطقة إقليمية، منطقة الخليج ومنطقة القوقاز ووسط آسيا، وهي نطاقات شديدة الأهمية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، على خلفية ذلك كله، كان لزامًا على صانعي القرار في الولايات المتحدة أن يعملوا على إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، بحيث توافق التغييرات والمستجدات التي تجاوزت أسس استراتيجية الاحتواء السابقة، التي تأكد فشلها تمامًا.

2- اتجاه التغيير: وفق الاعتبارات السابقة لزم التغير في التعامل مع إيران، لكن ذلك لا يعني تغير الأهداف أو القضايا، فلا تزال إيران في المنظور الأمريكي دولة مارقة، تقف في المربع المناقض لموقف الولايات المتحدة في الكثير من الزوايا، على مستوى الفكر الاستراتيجي، وبالتالي على مستوى الممارسة، والموقف من إسرائيل وجماعات المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان، وترتيبات الأمن في الخليج، وتفسير خطوط العلاقات بين الولايات المتحدة ودول العالم الثالث وأسس تلك العلاقات، كل ذلك نماذج واضحة تؤكد عمق الهوة بين الطرفين، ولا شك أن الولايات المتحدة تدرك ذلك، كما أن سلوكها تجاه إيران أيضًا لا يُعقل هذا المعنى، فدعوة الحوار التي تنادى به الولايات المتحدة، ليس إلا نداء يطالب إيران بالتراجع عن مواقفها، والرجوع إلى حظيرة التبعية، أما السياسات الفعلية

3- تجاهها فهي عدائية بشكل ظاهر، ويمكن قراءتها بوضوح من خلال النشاط الأمريكي المكثف والمستمر،

سواءً في أفغانستان من خلال تحريض طالبان، أو في الحرب الشرسة التي تعلنها الولايات المتحدة ضد المصالح الاقتصادية الإيرانية في منطقة وسط آسيا والقوقاز، وضد المؤسسات الدولية التي تتعاون مع إيران تكنولوجيا في المجالات العسكرية والمدنية على حد سواء.

ثانيًا بالنسبة لإيران.

1- يلمح الإيرانيون مواقف داخل الولايات المتحدة تقتنع بضرورة تغيير السياسات الأمريكية تجاه إيران، سواءً كانت دوافعها اقتصادية، مثل قطاع مراكز الأبحاث والدراسات السياسية، وحتى بعض الشخصيات في السلطات الأمريكية، ولأن إيران في حاجة ماسة إلى دعم برامجها الاقتصادية بكل من التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأمريكيين، فهي تسعى إلى استغلال هذا الاتجاه في الضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير سياساتها العدائية تجاهها، من هنا نجد أن الحوار الإيراني المطروح هو حوار غير رسمي يخاطب الشعب الأمريكي بعيدًا عن أي مشروطية سياسية من جانب الإدارة الأمريكية.

2- تدرك إيران أن هناك معوقات رئيسية تحول دون إيجاد أرضية مشتركة من شأنها أن تسهم في بناء علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، بعض هذه المعوقات مصدره طبيعة الأهداف الأمريكية من دعوة الحوار الرسمي، وبعضها يتعلق بالموقف الفلسفي والفكري الكامن في الصياغات الإيرانية للنظر إلى الولايات المتحدة، خاصة لدى المحافظون، وهو موقف يتأصل فيه العداء، وتغذية ذاكرة تاريخية لدى الشعب الإيراني، هذه الذاكرة لا ترى أن هناك أمل في تغيير الممارسات الأمريكية، أو في تغيير سمات الاستعلاء والهيمنة والاستغلال، التي تتسم بها سياسات الولايات المتحدة في علاقاتها بالدول الإسلامية، ودول العالم الثالث عمومًا، ومن هنا ترفض إيران العرض الأمريكي بإقامة حوار رسمي، وتصف هذا العرض بعدم الجدية، و أنه يستهدف شق صف المجتمع الإيراني.

[2] العلاقات الإيرانية/ الأوروبية:

ظل الاتحاد الأوروبي ملتزمًا بإستراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي أوجدتها الولايات المتحدة لعزل إيران حتى أوائل التسعينات، حيث افترق الموقف الأوروبي عن الأمريكي عندما توصل الاتحاد الأوروبي إلى شكل جديد للتعامل إيران، وهو ما عرف بسياسة "الحوار النقدي"، ومنذ عام 1992م، أخذت العلاقات الأوروبية الإيرانية في التطور على المستويين السياسي والاقتصادي، ورغم التصعيد الأمريكي العدائي ضد إيران، والذي بلغ ذروته عام 1996م عندما صدر قانون داماتو، إلا أن التعاون الأوروبي الإيراني لم يتوقف، بل وأصبحت الاستثمارات الأوروبية صاحبة أكبر حصة في المشروعات الاقتصادية في إيران، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 60 مليار دولار عام 1996م، وعندما نشبت أزمة بين إيران وألمانيا بسبب محاكمة برلين الشهيرة، كان واضحًا أن الاتحاد الأوروبي يعطي أولوية كبرى لعلاقاته مع إيران، وبذل الاتحاد جهودًا كبيرة للضغط على ألمانيا بالشكل الذي أدى إلى تسوية القضية وإعادة التمثيل الدبلوماسي مع إيران بالشروط الإيرانية، كما ساند الاتحاد الأوروبي بقوة شركة "توتال" الفرنسية في مواجهة قانون العقوبات الأمريكي، حتى اضطرت الولايات المتحدة إلى استثناء الشركات الأوروبية من نطاق سريان القانون.

وفي أوائل عام 1998م عقد الاتحاد الأوربي عدة اجتماعات بحث خلالها سبل تطوير علاقاته مع إيران، وفي مايو من نفس العام، أرسل الاتحاد وفد ترويكا برئاسة ألبرت روهان، الأمين العام لوزارة الخارجية النمساوية، ويرافقه جون سفيرت مساعد سكرتير الدولة البريطاني، وأندرياس فون هوسيلي، الدبلوماسي الألماني الخبير بشئون الشرق الأوسط،

وقد صرح الوفد الأوروبي ومحمود محمدي، المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية، وذلك في بيان صدر عقب مباحثات الطرفين، أن الاتحاد الأوروبي قد تخلى عن سياساته المتشددة تجاه إيران، وأنه استبدل سياسة "الحوار النقدي" بسياسة جديدة، هي سياسة "الحوار المفتوح"([85]).

العلاقات الإيرانية الألمانية تتميز العلاقات الإيرانية مع ألمانيا بأنها الأكثر كثافة فيما يتعلق بالتبادل التجاري والتعاون التكنولوجي، ورغم حدة الأزمة التي نشبت بين البلدين نتيجة حكم محكمة برلين الذي يدين مسئولين كبار في الحكومة الإيرانية، إلا أن هذه الأزمة تم تجاوزها بسرعة، وعادت العلاقات بينهما إلى سابق عهدها، وخلال زيارة قام بها بيتر دينجينز، مدير إدارة الشرق الأوسط في الخارجية الألمانية، صرح دينجنيز بأن موقف بلاده يختلف مع موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق باتهام إيران بمساندة الإرهاب، وأن ألمانيا "لم تتهم الجمهورية الإسلامية مطلقاً بالإرهاب"، كما أكد أن بلاده تأمل "ألا تؤثر مثل تلك الاتهامات سلبيًا على العلاقات بين البلدين"([86]).

العلاقات الإيرانية/ البريطانية:

ظلت العلاقات بين بريطانيا وإيران في حالة قطيعة كاملة، وذلك على خلفية فتوى الخميني بإهدار دم الكاتب الهندي الأصل، البريطاني الجنسية، سالمان رشدي، ولكن منذ تولي خاتمي السلطة في إيران، طرح الاتحاد الأوروبي على إيران أن يتم تطوير علاقاته مع إيران بدرجات أكبر، وأن تعود العلاقات الإيرانية البريطانية إلى حالتها الطبيعية، مقابل إلغاء الفتوى وعدم ملاحقة هذا الكاتب، غير أن الموقف الإيراني كان واضحًا منذ البداية، ففتوى الإمام الراحل هي فتوى دينية صدرت عن أعلى مرجع في المنظومة الدينية الإيرانية، ولا يملك أحد حق إبطالها، كما أنه يفرض صدور فتوى جديدة

من المرشد الحالي على خامئني، فإن هذا لا يؤدي إلى تغير الوضع، حيث لا تلغي الفتاوى بعضها بعضًا.

ورغم ذلك، فقد أنفقت بريطانيا 1.6 مليون دولار لتجديد أثاث السفارة البريطانية في طهران، تمهيدًا للزيارة التي قام بها ديرك فانشيت، وزير الدولة البريطانية لشئون الخارجية[87]، وقد صرح روبن كوك بأنه "راغب جدًا في تطوير العلاقات بين بريطانيا وإيران، شريطة أن تحل مشكلة سالمان رشدي".

وخلال شهر أكتوبر 1998م، تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد أن تعهدت الحكومة الإيرانية لبريطانيا بـ" عدم السعي لقتل سالمان رشدي"، ورغم أن هذا التعهد لا يمس الفتوى، ورغم أن الحكومة الإيرانية لم تكن قد أعلنت ومن قبل أنها تتعقب وسالمان رشدي، كما أن الجوائز المالية والتي عرضت لمن يقتله، هي جوائز مقدمة من قبل مؤسسات اقتصادية واجتماعية من خارج السلطة في إيران، إلا أن بريطانيا روجت التعهد الإيراني بعدم تعقب سالمان رشدي، كما لو كان إلغاء للفتوى، وهو ما نفته الحكومة الإيرانية، كذلك فقد تزايدت حجم المبالغ التي ترصدها مؤسسات غير حكومية، وشخصيات عامة، إلى ما يقرب من ملياري دولار لمن يقتل سالمان رشدي.

العلاقات الإيرانية/الفرنسية:

ترتبط إيران وفرنسا بعلاقات هي الأكثر تميزًا من بين دول الاتحاد الأوروبي، فمنذ أوائل التسعينيات ظلت فرنسا هي الشريك الرئيسي لإيران في مجالات التجارة والاستثمار، خاصة في ما يتعلق بالتبرول، وهي علاقات تتسم بالاستقرار والوضوح.

العلاقات الإيرانية/الإيطالية:

في سياق العلاقات المتنامية بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، تطورت العلاقات بين إيطاليا وإيران، وكان أبرز نقاط هذا التطور، الاتفاق الاقتصادي الذي أبرم بين البلدين هذا العام،

والذي منحت إيطاليا بمقتضاه قرضًا لإيران قيمته ملياري ومائتي مليون دولار، وهو مخصص لشراء ومصانع جاهزة ومعدات صناعية([88]).

خاتمة:

منذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988م، عمل النظام الإيراني على أصلاح ما أفسدته الحرب، فجاءت خطتا الإصلاح الاقتصادي الأولى والثانية، والتي تلازم معها إصلاح سياسي، واستغرق ذلك فترتي حكم الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، 1989م-1997م، والفترة التي وصفت بأنها مرحلة بناء الدولة، مقابل الفترة السابقة عليها والتي وصفت بأنها مرحلة تأسيس الثورة.

وقد أدت مرحلة بناء الدولة، على المستوى الداخلي، بما شهدته من نشاط اقتصادي وسياسي وانفتاح على الخارج، وما ترتب على ذلك من حراك اجتماعي وتغيرات في البنية الاجتماعية/ الاقتصادية، أدت إلى تزايد المطالبة بتوسيع نطاق الحريات السياسية على مستوى الشارع الإيراني، وإلى تبلور بنية فكرية وثقافية سياسية، نادت بحتمية إعادة بناء النظام السياسي، بما يحقق ثقلاً أكبر للمجتمع في مقابل مؤسسات الدولة السياسية، وتنامت هذه المطالب في ظل تبني حكومة الرئيس رفسنجاني لها، وجاءت الانتخابات الرئاسية الأخيرة لتمثل دورة انتصارات الإصلاحيين، حيث اختار الشعب الإيراني الرئيس محمد علي خاتمي باعتباره رمزًا للفكر الإصلاحي، وداعيةً يناصر الحريات العامة.

ولم تكن المعركة بسيطة بين أنصار الحريات العامة والانفتاح على العالم، وبين المحافظين من أنصار التشدد وحدة الالتزام بالنصوص، إذ لم تكد تنتهي المعركة الانتخابية حول الرئاسة بين خاتمي وناطق نوري، حتى بدأت معارك سياسية أخرى كان أطرافها حكومة خاتمي، وائتلاف المحافظون في مجلس الشورى

ورموز الحرس الثوري والهيئة القضائية، وهي معارك اتسمت بالنظافة أخلاقيًا وبالالتزام بقواعد اللعبة السياسية مهنيًا، كما أن شعور أطرافها بمختلف توجهاتهم بالمسئولية أدى إلى عدم انتقال آثار تلك المعارك لا إلى أنشطة الدولة وبرامجها التنموية، ولا إلى سياساتها الخارجية.

وعلى مستوى سياسات إيران الخارجية، وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي والدولي، يمكن القول أنه، خلال فترتي حكم الرئيس هاشمي رفسنجاني، كانت هناك متغيرات تحدث داخل إيران، تتعلق بتنامي مقدرات إيران الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن المستجدات التي أوجدتها حكومة الرئيس رفسنجاني فيما يتعلق بالخطاب الإيراني تجاه العالم الخارجي، فإذا نظرنا إلى المستجدات التي حلت بالنظامين الإقليمي والدولي خلال التسعينيات، حيث حرب الخليج الثانية وآثارها على موازين القوى وأنماط التحالفات في المنطقة، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عليه من آثار على النطاق الإقليمي لإيران إلى الشمال والشرق منها، بحيث تعددت البدائل أمام صانعي القرار، كما تعقدت المشكلات الخاصة بالتفاعلات الإيرانية مع دول الجوار الجديدة، وذلك باكتشاف البترول في بحر قزوين ودول القوقاز، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأهمية الاستراتيجية لإيران بالنسبة للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفي هذه الظروف، التي تستدعي كثافة شديدة وغير مسبوقة في التفاعلات الخارجية لإيران، جاء الرئيس محمد علي خاتمي، في الوقت الذي كانت معظم الدول، خاصة القوى الكبرى، قد قطعت شوطًا طويلاً في طريق بناء علاقاتها مع إيران، ولأن البرنامج السياسي للرئيس خاتمي يركز على البعد الثقافي باعتباره ركيزة رئيسية لإقامة علاقات تعاونية بين دول

العالم باختلاف توجهاته الدينية والحضارية، من خلال حوار دائم، بعيدًا عن لغة القوة وفرض المنطق الذاتي على الآخرين، بحيث بدا خطاب خاتمي وكأنه يقدم إيران بوجهٍ جديد مقابل الوجه الثوري المرفوض، فقد اعتمدت بعض القوى الدولية الراغبة في إعادة علاقاتها مع إيران، على مضمون خطاب خاتمي باعتباره مبررًا للإقدام على بناء علاقة مع الدولة التي تصفها بالإراهاب، وإذا كانت هذه الحجة قد أعادت العلاقات البريطانية-الإيرانية، فإن العلاقات الأمريكية-الإيرانيةلا يبدو أنها محتملة في الأجل القريب.

بالنسبة للمنطقة العربية: هناك عدة حقائق تمثل معطيات رئيسية للسياسات الإيرانية:

أولاً: أن الجمهورية الإسلامية في إيران، كنظام أفرزته الثورة الإيرانية، لا تعترف بالقومية العربية كأساس لتكتل سياسي يمكن أن تتعامل معه، وهذا موقف له روافد قوية من الذاكرة التاريخية والفكرية في إيران، بعضها يندرج تحت رفض القوميات في العالم الإسلامي، وبعضها يندرج تحت خبرة التعامل مع الشعوب العربية في إطار الخلافة الإسلامية، وبعضها يتعلق بالطموحات الإيرانية المتعلقة بالدور الإيراني، وما يترتب عليها من سياسات يمكن أن تتناقض مع طموحات دولاً عربية.

ونظرة عامة على شواهد العلاقات العربية الإيرانية المعاصرة: تكشف عن وجود ثلاث متغيرات أساسية تؤثر على هذه العلاقات:

المتغير الأول: بروز القوة الأمريكية وقيادتها للنظان العالمي الجديد، وتأثيرات ذلك على المنطقة عمومًا، وعلى كل دولة عربية وعلى إيران، ويدخل في إطار هذا المتغير، الممارسات الإسرائيلية ومسارات الصراع العربي/الإسرائيلي وموقف لإيران من هذا الصراع.

المتغير الثاني: وجود بدائل للتعاون العربي الإيراني، وهو ما أوجدته ظروف تفكك الاتحاد السوفيتي، وتمثل في محاولات التمدد الإيراني في اتجاه الشمال والشرق، هربًا من الحصار الأمريكي المحكم من جهة الجنوب والغرب.

المتغير الثالث: تحولات القوة العربية ذاتها، فإذا كانت حرب الخليج الأولى قد كشفت عن تكتل قومي عربي ضد إيران "الفارسية"، وفإن حرب الخليج الثانية، أدت إلى تفتيت القوة العربية، وإعادة تشكيل تكتلاتها، في ضوء أثارًا نفسية ولدها الغزو للكويت، بحيث بدا أن هناك انقلابًا حدث في منظومة الأمن العربي، وفي قراءته لمصادر التهديد وأنماط التحالفات المحتملة.

ومع أن العلاقات العربية-الإيرانية شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة الثانية من حكم الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، إلا أنه ومع تولي الرئيس خاتمي مهام الرئيس في إيران في أغسطس 1997م، اتخذت العلاقات العربية الإيرانية خطوات واسعة، خاصة دول الخليج، ورغم استمرار الموقف الإيراني من قضية الجزر الإماراتية، استطاعت إيران تطور استراتيجيات للتعامل مع كل دولة عربية على حدة، وكان من أبرز نقاط التغير في السياسات الإيرانية تجاه القضايا المشتركة، هو ذلك الطرح الذي قدمه خاتمي حول تصور إيران للتعاون العربي الإيراني، والذي يقوم على أساس التعاون الشامل في إطار نظام إقليمي ركائزه الدول الأربع الكبرى في المنطقة، إيران والسعودية ومصر وسوريا، وهذا الطرح يختلف عن أي تصور إيراني سابق، إذ لا يركز على البعد العسكري فقط في أمن الخليج، ولا يستبعد القوى العربية غير الخليجية.

تبقى بعد ذلك جملة الدلالات التي يعبر عنها الحدث الإيراني، والتطور الحادث إثر تولي

خاتمي بعد انتخابات رئاسية أهمها:

- أن الانتقال من وضع الثورة إلى وضع الدولة فرض جملة من التطورات المهمة، إن للثورة قوانين تحكمها، وتحول الثورة لدولة لها قوانين مغايرة، وإن إيران مثلت نموذجًا للتحول من الثورة للدولة بما يعني، اختفاء بريق الزعامة الكارزمية المتعلقة بقيادة الثورة المتمثلة وبالإمام الخميني والتي التفت حولها معظم القوى إلا فيما ندر، وبدت تتدخل في الاختلاف بين القوى السياسية المختلفة في إطار حسم تلك الاختلافات أو تنظيمها، هذه الزعامة وفق تعاظم عناصر تأثيراتها الشخصية مثلت حاجبًا لتلك الصراعات أو بعضها، كما تدخلت في حسم ما ظهر منها، إلا أن الفراغ الذي أحدثه غياب خميني ليس فقط اختيار خليفة له، بل يعني كيف يمكن ملء مساحات الفراغ التي ملأتها قدرات حركة الخميني كشخصية كارزمية، وفي هذا المقام لم يكن أمام الثورة وبمرور الزمن إلا أن تتحول لدولة تقوم ببناء مؤسسات أو تعيد بناء مؤسسات، أو تستخدم مؤسسات، ولكن غاية أمرها أن تتقدم في مسارات الحركة لملء مساحة الفراغ القيادي المتمثل في الزعامة الكارزمية، هذا الانتقال يعني تزاحم القوى السياسة وتنافسها، وتنازع التوجهات والاتجاهات السياسية، هذا البروز جعل الاختلافات الكامنة أو المحجوبة ظاهرة، وبدت الصراعات من ناحية أخرى تتسم بقدر كبير من الندية أحدث حينًا قدرًا من التوازن بين السلطات والمؤسسات إلا أنه أنتج في أحيان كثيرة صراعات اتخذت أشكالاً متعددة ومتنوعة وصلت إلى حد التصفية الجسدية، فهل يعتبر

ذلك ضريبة التحول من الثورة إلى الدولة؟، الأمر هنا يطرح أكثر من معنى أهما أن أصول شرعية الثورة، تختلف وتتمايز عن أصول شرعية الدولة وأن أشكال التنافس السياسي في كل منها تختلف، وأن الانتقال من وضع الثورة للدولة لابد أن يكون له ثمن، وأن إدارة عملية التنافس السياسي تتطلب قدرًا من المهارة في استمرار التنافس ضمن القواعد السلمية المتعارف عليها في هذا المقام بما يعني رسم أدوار محددة وواضحة للمؤسسات المختلفة والعلاقات فيما بينها، وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فضلاً عن ضرورة تأسيس قواعد للعلاقة السياسية ضمن تمثيل القوى السياسية المتنوعة وفن تعدد الإرادات وما تقترضه حقائق التعددية، واستيعاب القوى السياسية الصاعدة من دون عنف في إطار التنافس والتداول السلمي وقدر غير يسير من التسامح السياسي.

- أما الدلالة الثانية فتتمثل في إطار مرحلة الانتقال من الثورة للدولة، أن تحاول القيادة السياسية إعادة رسم صورتها في الداخل والخارج، وإعادة صياغة العلاقات الإقليمية والخارجية والدولية، إن إدارة عملية الانتقال ومع تفاعل الداخلي والإقليمي والدولي يفرض التعامل مع معادلات وعناصر وشروط بحساسية شديدة توزن بها معادلة العلاقات بين هذه الأطراف جميعًا.

إن الثورة باعتبار أحداثها منظومة من التغيرات وفي الرؤى والعلاقات بشكل جذري اكتسبت بحكم التاريخ والأيدلوجيا والجغرافيا أعداءً وخصومًا، أو على الأقل تظل دول معينة بحكم الجوار في حالة توجس وحذر من التغير القادم.

الثورة الإيرانية ولدت في وسط وبيئة غير مواتية، وبدت مقولات مثل تصدير الثورة والعداء لقوى الاستكبار العالمي تحدث أثرًا في صياغة العلاقات على المستوى الإقليمي والدولي، وبدت هذه العلاقات تتسم بالصراع الظاهر تارة أو بالصراع الخفي تارة أخرى، وبدت هذه الشعارات مناسبة للتعبئة الداخلية المستمرة ضد أعداء الثورة في الداخل والخارج.

أما حال انتقال الثورة إلى دولة فتعني علاقات في أشكال أخرى، تخفت فيها حدة الشعارات، وتبرز المصالح، ومتطلبات تنفيذ السياسات من استقرار في الداخل والقدرة على مد جسور التواصل مع المحيط والوسط، بل والخارج بما يتيحه من قدرات لبلوغ المصالح وتنفيذ السياسات الانتقال من الشعارات إلى السياسات وأدوات التنفيذ، تضفي على الحركة قدرًا من البراجماتية في التعامل مع المتغيرات المختلفة والمجال الحيوي للسياسات خاصة حينما يتعلق الأمر بقوة إقليمية كبرى مثل إيران، التغيرات فيها متعدية الأثر والتأثير.

الدولة في إيران استطاعت – وإلى حد كبير– أن تدبر عناصر التسيير السياسي الداخلي والتدبير السياسي الخارجي بكفاءة لا باس بها، إلا أن مراحل الانتقال وسياساتها غالبًا ما تكون غير مأمونة العواقب.

توجهات السياسة الإقليمية والخارجية لإيران، العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص عبرت عن مناسبات مهمة تبرز فيها حجم التغيرات وآلياتها وتأثير هذه التوجهات الخارجية على حركة القوى السياسية في الداخل وتنافسها.

- الدلالة الثالثة في هذا المقام تتمثل في قدرات التسيير لدى القيادة السياسية في إطار تفهمها للقدرات التي تملكها بالتاريخ والجغرافيا ضمن رؤية استراتيجية ورؤى مشتقة منها في إطار

التنفيذ والتسيير والتدبير، إن تحويل الإمكانات إلى قدرات، والقدرات إلى طاقات، والطاقات إلى فاعليات، والفاعليات إلى تأثير وتمكين في المجال السياسي هي أمور مرهونة بوعي الإمكانات ووعي المعادلات في التفاعل بين الداخل والخارج إن القيادات الإيرانية في تطورها من مسار الثورة إلى الدولة استطاعت وإلى حد كبير استثمار هذه الثوابت ضمن علاقات متغيرة ومتبدلة في الصور والأشكال إلا أنها تناسبت وإلى حد كبير مع طبيعة المراحل وانتقالها.

- إن هذا يعني الكثير ضمن فشل سياسات الحصار الأمريكية وسياسات الأضواء (قانون داماتو)، وإدارة العلاقات الإيرانية الأوربية بما يؤكد عناصر الندية وتبادل المصالح، وصياغة العلاقات الإقليمية بما يتجاوز الخلافات السابقة والخروج من دائرة التربص والتوجس إلى دائرة العلاقات الحسنة والتعاونية –إدارة النزاع الإيرانية الأفغاني (طالبان)، أنها سياسات استطاعت أن تستثمر الإمكانات المتاحة- قدر الإمكان، وبقيت القوى السياسية قد تمثل نوعًا من توزيع الأدوار إلا أن حجم التحديات الداخلية في إيران والصراع بين القوى المتنافسة، وخطط التنمية لا يزال يمثل حدودًا مهمة في سياق الحركة الخارجية، خاصة مع التحول في مؤشرات الصراع من قواعد التعامل السلمي إلى التعامل العنيف.

إن التساؤل الحقيقي الذي يفرضه مثل هذا التقرير حول إيران:

هل ستنجح إيران في إدارة عملية التحول من الثورة إلى الدولة؟

الإجابة على هذا التساؤل تقع في القدرة على إدارة التحول وضبط الأعراض الجانبية التابعة له،

ووعـــي الإمكانـــات، ووون معـــادلات الـــداخلي والإقليمـــي والدولي في التفاعل والتأثير.

(1) فهمي هويدي، إيران من الداخل، ص 960.

(2) حسن شبر، تاريخ العراق السياسي المعاصـــر، الجزء الثاني، دار المنتدى للنشر، بيروت، 1990.

(3) جعفر سبحاني، معالم الحكومة الإســـلامية، دار الأضواء، بيروت، 1984م، ص ص 14- 15.

(4) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ص ص 26-27.

(5) هذا المجمع أنشئ عام 1989م، بتكليـــف مـــن الإمام الراحل آية الله الخميني، وتولى الرقابة علـــى مدى موافقة حركة النظام وتشريعاته مـــع مبـــادئ الدولة الإسلامية، ويترأس المجلس حاليًـــا الـــرئيس السابق رفسنجاني.

(6) الدستور الإيراني، ص ص 73- 80.

(7) عمرو عبد الكريم، تمـــايزات النخـــب الدينيـــة الحاكمة في إيران، السياسة الدوليـــة، العـــدد 128، أبريل 1997م.

(8)د. محمد السعيد عبد المؤمن، المسألة الإيرانيـــة: الدور الإقليمي، المحددات والمستقبل، أوراق الشرق الأوسط، العدد (14)، أبريل – يوليـــو 1995م، ص 58.

(9) وقد ساهم الاســـتقلال الاقتـــصادي للحـــوزات العلمية، في أن يجعلها قـــوة ضـــغط كبيـــرة علـــى الحكومات الإيرانية المختلفة، قبل الثـــورة وبعـــدها، خاصة بعد أن عمقت مفهوم نيابة الفقهـــاء للإمـــام، وأضافت لها فكـــرة المجتهـــد الأول، لمزيـــد مـــن التفصيلات حول هيكل الحوازت العلميـــة ودورهـــا على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، أنظر:

– د. يحى داوود عباس، الحوزة الدينية في إيـــران، دراسات شرق أوسطية، العدد (205)، إيـــران فـــي التسيعنيات، مارس 1997م، ص 98.

(10) بعد انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979م، تشكل أول مجلس خبراء في إيران، ووضع الإطـــار العام للنظام السياسي، وأعطى للـــولي الفقيـــه هـــذه الصلاحيات الواسعة.

(11) د. محمد الـــسعيد عبـــد المـــؤمن، المـــسألة الإيرانية، مرجع سابق، ص 59.

(12) عمرو عبد الكريم، تمايزات النخبة الحاكمة في إيران، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ص 59- 62.

(13) شمس أرزكاني، العلاقات الإيرانية–العربيـــة، المستقبل العربي، العدد (202)، ديـــسمبر 1995م، ص ص 131- 134.

(14) JAHANGIR AMUZEGAR, American Sanctions, Middle East Journal, Vol. 51, Spring 1997, pp.22-31.

(15) السياسة الدولية، العدد 130، ص64.

(16) لمزيد من المعلومات حول دور الأقليات وعلاقاتها مع أحمد القيادات الثورية في ظل نظام الشاه، أنظر: د. رفعت سيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران.

(17) د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران من الداخل، التقرير اللاستراتيجي العربي 1994م، ص ص 40-52.

(18) المرجع السابق، ص ص 43- 45.

(19) المرجع السابق، ص 47.

(20) المرجع السابق.

(21) Iran Policy At Issue, Will Stricter Dual Containment Succeed?, Cis Wattch: http://www.cis.N145, December1, 1995.

(22) Zbigniew Brzezinski & Brent Scoweroft: "Differentiated Containment", Foreign Affairs, May/ June 1997, pp. 16-23.

(23) A MERICAN foreign Policy & Iran: Time FOR a CHANGE?.

(24) أنظر: العلاقات الإيرانية–الأمريكية، في الجزء الأول من هذا التقرير، ص ص 15–20.

(25) الأهرام، 27/ 5/ 1997م.

(26) لوموند ديبلوماتيك، مرجع سابق.

(27) U. S. "Containment" Of IRAN Misguided. Anders Hove, Ibd.

(28) د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران من الداخل، التقرير الاستراتيجي العربي 1994م.

(29) المرجع السابق، ص 48.

(30) Hanna Yousif Freij, State Interests Vs Umma: Iranian Policy In Central Asia, Middle East Journal, Vol. 50, N1, Winter 1996, pp 42-43.

(31) تعرضت إيران للغزو الروسي والسوفيتي ثلاث مرات أعوام: علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي السابق، أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1992م.

(32) Hanna Yousif Freij, Ibid.

(33) Ibid.

(34) الصراع في أفغانستان، السياسة الدولية، العدد (128)، 1996م.

(35) Foreign Affais, vol. 51, No. 2, ibid.

(36) الأهرام، 1998/5/5م.

(37) الوسط، 1998/6/22م.

(38) الأهرام، 1998/4/22م.

(39) الحياة، 1998/6/23م.

(40) الوسط، 1998/6/22م.

(41) الوسط، 1998/6/22م.

(42) الوسط، 1998/2/9م.

(43) محمد الرميح، الخليج وإيران: مخاوف متبادلة، وآمال مشتركة، العربي، مارس 1998م.
أنظر: العلاقات العربية–الإيرانية، الجزء الأول من هذا التقرير.

(44) انظر التقرير الاستراتيجي العربي 1992م. والمنظور الإيراني للأمن في الخليج، الجزء الأول من هذا التقرير.

(45) الحياة، 1997/5/28م.

(46) الوسط، 1998/3/2م.

(47) الحياة، 1997/5/28م.

(48) راجع العلاقات العربية–الإيرانية، الجزء الأول من هذا التقرير.

(49) الوسط 1998/3/2م.

(50) الأهرام، 1998/5/13م.

(51) الحياة، 1998/5/20م.

(52) أنظر تفاصيل هذه الاتفاقية في: الحياة 1998/4/27م.

(53) حول تفاصيل تلك الزيارة، أنظر: الحياة، 1998/4/28م.

(54) الحياة، 1998/4/28م.

(55) الأهرام العربي، 1998/6/13م.

(56) حول تصريحات بعض المسئولين الخليجيين، وكذلك رؤية وسائل الإعلام الخليجية بخصوص العرض الأمريكي بناء حائط صواريخ ورفضهم اعتبار إيران مصدر خطر، أنظر:
BBC حصاد اليوم الإخباري، 1998/10/12م، والأهرام 1998/10/13م.

(57) الحياة، 1998/3/8م.

(58) حول ميزانيات دول الخليج العسكرية مقارنة بالميزانية العسكرية لإيران خلال الفترة 1981م-1994م، أنظر: حامد حافظ عبد الله، العلاقات الكويتية الإيرانية: آفاق التعاون، السياسة الدولية، عدد 128، أبريل 1997م، ص ص 50-55.

(59) الأخبار، 1998/5/27م.

(60) الحياة، 1998/7/23م.

(61) الأخبار، 1998/7/28م.

(62) الأهرام، 1998/7/25م.

(63) الأخبار، 1998/7/25م.

(64) الأهرام، 1998/8/3م.

(65) صحيفة "إيران نيوز"، نقلاً عن: الأسبوع 1998/7/27.

(66) الحياة، 1998/7/26م.

(67) لمزيد من التفاصيل حول الوضع في أفغانستان حتى عام 1992م، أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي 1992م، ص 147.

(68) أنظر: السياسة الدولية، عدد 130، ص ص 156- 160.

(69) أنظر تصريحات كمال خرازي، وزير الخارجية الإيران في: الأهرام، 1998/8/31م.

(70) انظر تصريحات علي خامئني مرشد الثورة في: الأهرام 1998/8/19م، وتصريحات حسن روحاني نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني في: الأهرام 1998/8/17م.

(71) الأهرام، 1998/8/25م.

(72) الأهرام، 1998/5/1م.

(73) الأهرام، 1998/5/2م.

(74) الحياة، 1998/5/1م.

(75) الأهرام، 1998/5/3م.

(76) الوسط، 1998/6/19م.

(77) الحياة، 1998/6/15م.

(78) الحياة، 1998/6/25م.

(79) الأهرام، 1998/5/4م.

(80) الحياة، 1998/7/25.

(81) الحياة، 1998/6/25م.

(82) الحياة، 1998/6/17م.

(83) الشرق الأوسط، 1998/6/19م.

(84) الأهرام، 1998/8/2م.

(85) الوفد، 1998/7/20م.

(86) الأهرام، 1998/5/14م.

(87) نقلاً عن الـ"صندای تایمز"، الأهرام، 1998/7/20م.

([88]) الأخبار، 1998/7/28م.